الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية.

قسم العلوم الإنسانية
تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

مؤتمر طرابلس 1962م وقائعه وإنعكاساته على مسار الثورة الجزائرية.

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في التاريخ تخصص المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبين:
–أحمد لمشيط
–.لالة فاطمة باقلاب

إشراف الدكتور:
–عبد السلام كمون

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
مبارك جعفري	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيساً
عبد السلام كمون	أستاذ محاضر"أ"	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفاً ومقرراً
علي حديدي	مساعد قسم "أ"	جامعة أحمد دراية أدرار	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1442–1443هـ/2021–2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
خلية البحث البيبليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): كمون عبد السلام
المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: مؤتمر طرابلس 1960م وتداعياته وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية.
من إنجاز الطالب(ة): باغلاب لالة فاطمة
و الطالب(ة): لمشيط أحمد
كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
القسم : العلوم الإنسانية
التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/18

أشهد أن الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

أدرار في: 2022/06/09

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمتابعة التدريج والبحث العلمي
د . بابا عبد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الإنسانية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل اي شهادة بدون التوقيع والمصادقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية .أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

المرجع :القرار الوزاري رقم :933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): لمشيط أحمد

الصفة :طالب. أستاذ باحث. باحث دائم :

الحامل(ة)لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 3706873 **والصادرة بتاريخ :** 29 ماي 2016 **عن:** دائرة عين صالح

المسجل(ة)بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية **قسم** العلوم الإنسانية.

المستوى: ثانية ماستر **تخصص:** تاريخ المغرب العربي المعاصر

والمكلف(ة)بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه. ....)

موقف طرابلس 1962م وثائقه وانعكاساته على مسار الثورة الجزائرية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2022/06/09

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية .أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة انعلمية لإنجاز بحث

المرجع :القرار الوزاري رقم :933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): باقلاب لابة فاطمة

الصفة :طالب. أستاذ باحث. باحث دائم : طالبة

الحامل(ة)لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 199903570013500002

والصادرة بتاريخ : 2017-01-25 عن: دائرة ايغر

المسجل(ة)بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية قسم : العلوم الانسانية

المستوى: شهادة ماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

والمكلف(ة)بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه). عنوانها:

مؤتمر طرابلس 1962م وفاشله وانعكاساته

على مسار الثورة الجزائرية.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/06/09

إمضاء المعني

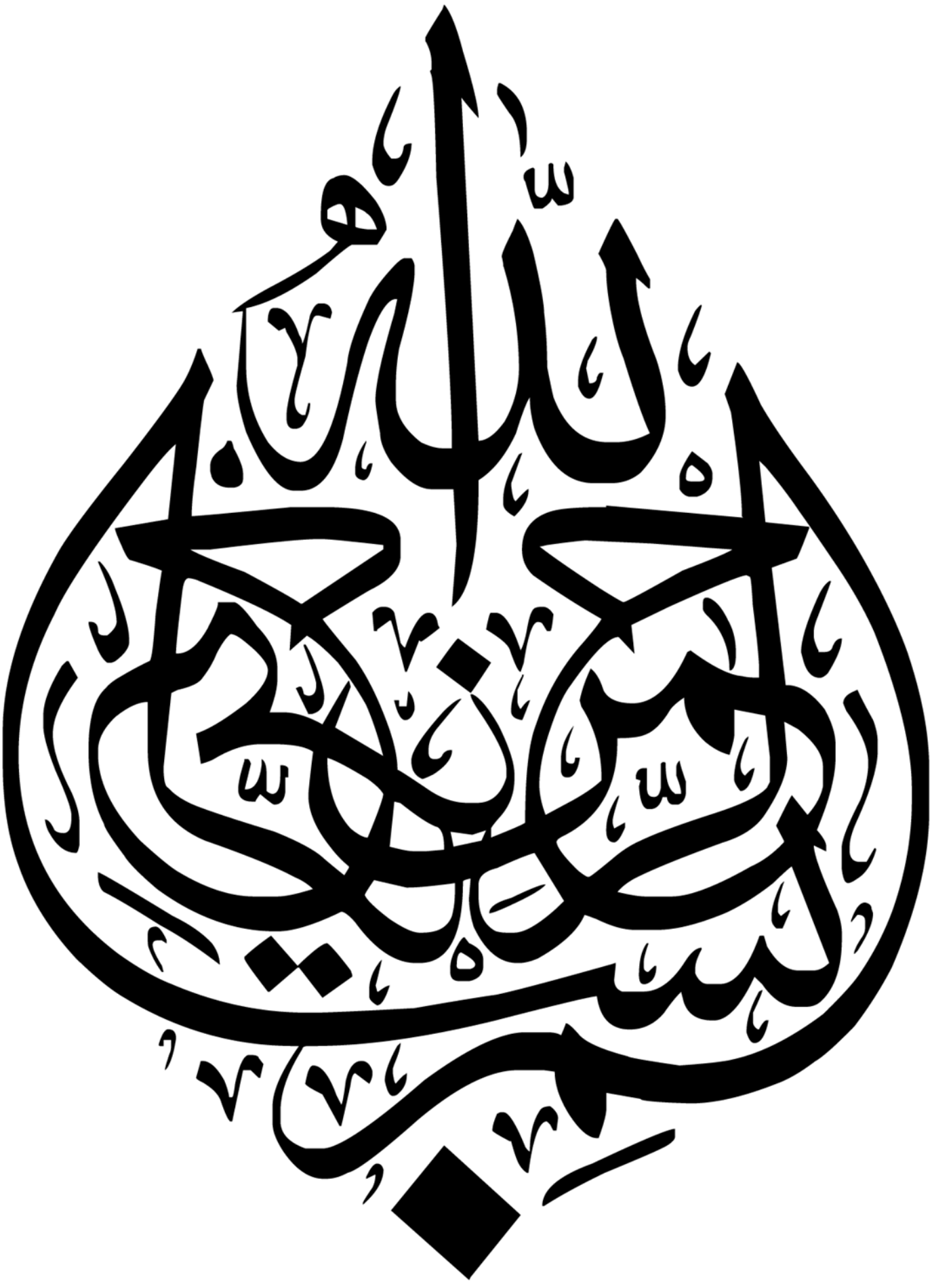

إهداء

أهدي ثمرة عملي

إلى من قال عنها خير الأنام الجنة تحت أقدام الأمهات، إلى التي أرضعتني الأخلاق وفطمتني على محبة الله ونبيه الكريم أمي الغالية.

إلى من عمل وكد في سبيلي وعلمني معنى الجد والاجتهاد وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم.

إليهما أطال الله في عمرهما.

إلى سندي ورفيقة دربي زوجتي العزيزة.

إلى أنيس حياتي أبنائي حفظهما الله محمد، ادريس، ميرال، أروى.

إلى من عملت معي بكد من أجل إتمام هذا العمل باقلاب لالة فاطمة.

إلى جميع الإخوة والأخوات والأصدقاء.

إلى كل من سقط من قلمي سهواً.

أحمد

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على النبي المصطفى سيدنا وحبيبنا وقرة أعيينا محمد وعلى ءاله وصحبه

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من نزلت في حقهم الآية الكريمة "وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" أمي شجرة المحبة ورمز التضحية.

إلى أبي الذي ضحى بالنفيس والغالي من أجلي أطال الله في عمرهما.

إلى عصافير حياتي إخوتي الذين لا تحلو الدنيا إلابهم.

إلى كل من علمني حرفاً طوال مشواري الدراسي.

إلى كل الأقارب والأصدقاء والزملاء .

إلى كل من ساهم معي من قريب أو بعيد في نجاحي.

إلى زميلي الذي تكبد معي عناء هذا العمل لمشيط أحمد.

إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

لالة فاطمة

شكر وتقدير

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد سبيل السالكين، وسلسبيل الواصلين، فعشقه وسيلة الوسائل، ووصله غاية الغايات وعلى آله وصحبه وسلم.

نتقدما بجزيل الشكر والثناء وخالص الامتنان لأستاذنا المشرف كمون عبد السلام على ما منحه لنا من وقت وجهد وما أرشدنا به من نصائحه القيمة في إتمام مذكرتنا.

نشكر جميع أساتذة قسم العلوم الإنسانية ونخص بالذكر الأستاذ مبارك جعفري، بابا عبد الله، بوتدارة سالم.

نشكر كل من كان عوناً في بحثنا هذا وساعدنا من قريب أو بعيد.

ألف شكر ومحبة وتقدير وعرفان لكم جميعاً.

أحمد و لالة فاطمة

قائمة المختصرات:

باللغة العربية:

م و ث ج	**المجلس الوطني للثورة الجزائرية**
ح ج م	**الحكومة الجزائرية المؤقتة**

باللغة الفرنسية:

Organisation secrète secrète	**OAS**
Agence Nationale d'édition de Publicité	**ANEP**

مقدمة

مقدمة:

قدم الشعب الجزائري تضحيات جسام من أجل تحقيق الإستقلال والسيادة الوطنية، فالثورة التي قامت من أعظم الثورات في العالم لأن مولدها لم يكن عبثاً، أو تحصيل حاصل، وإنما كانت رد فعل من شعب لايقبل الإهانة والاستعباد، وقد ذاق أنواع التعذيب والتقتيل والتهجير وكل الأساليب الوحشية المنافية للطبيعة البشرية، إلا أن رد الشعب الجزائري كان قوياً أدهش العالم لمقاومتهم لأحد أكبر القوى الاستعمارية واستطاعوا أن يرغموها على الجلوس على طاولة المفاوضات إلى غاية عقد اتفاقية إيفيان 18 مارس 1962م.

توجب على هذه الإتفاقية إطلاق سراح المساجين السياسين ورغم ما حققه الشعب الجزائري خلال سبع سنوات من الكفاح المرير فقد عرفت هذه الفترة عدة صراعات نتيجة رؤى غير واضحة المعالم، نتج عنها، خاصة بعد مؤتمر الصومام، صراع بين السياسيين والعسكريين، وتشتت القوى الوطنية وتزعزعت اللبنة الأخوية فحدثت تشققات وظهرت التحالفات على أساس الإختلاف الإجتماعي والإقتصادي، والتوجه السياسي والعرقي، بل حتى من الميولات الشخصية ومن حتمية السيطرة على السلطة، فالعدو واحد والبلد واحد والمصير واحد، ومع ذلك ظهر الخلاف وتأزم الوضع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وظهر للعلن في مؤتمر طرابلس 1962م وقال عبد الحميد مهري :"أن هذه الصراعات التي كانت داخل المؤتمر كانت نتيجة تراكمات سابقة، امتدت طيلة سنوات الكفاح المسلح".

إن الخوض في موضوع مؤتمر طرابلس 1962م وقائعه وإنعكاساته على مسار الثورة الجزائرية.يُعد من المواضيع الهامة والحساسة، والذي يفتح شهية الطالب في البحث والتّحري عن المعلومة فهناك جوانب قد عالجها المؤرخون، في حين أن هناك جوانب بقيت دون دراسة، أو لم تأخذ حقها من بحث ودراسة معمقة خاصة فيما تعلق بالأحداث المفصلية في الثورة خاصة الصراعات مع العلم أيضاً أن القارئ له رغبة كبيرة في اكتشاف الأحداث الجديدة والاستفهامات العالقة في ذهنه، فهذه المواضيع الحساسة والصعبة في نفس الوقت قد تزيل الغموض خاصة بعد صدور شهادات المجاهدين من خلال مذكراتهم التي رفعت الستار عن الحقائق وأنارت جوانب عديدة من تاريخ بلدنا الحبيب.

ومن هذا الأمر وقع اختيارنا على الموضوع الموسوم: "مؤتمر طرابلس 1962م الوقائع والأبعاد".

أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيارنا لموضوع مؤتمر طرابلس 1962م وقائعه وإنعكاساته على مسار الثورة الجزائرية.، كانت من ورائها عدة أسباب جعلتنا نختار الموضوع ودراسته والتعمق في تفاصيله، إذ أنها تزاوجت بين أسباب موضوعية وذاتية.

الأسباب الموضوعية:

- محبتنا للثورة الجزائرية، وتضحيات قادتها ومناضليها الذين كانوا ضمن هذا الحدث.
- معرفة حقائق الصراعات وجوهرها التي انتجتها مؤسسات الثورة والهيئات القيادية إلى ان وصل الأمر إلى تصفية الأفراد.
- اظهار الأحداث الفاصلة بين وقف إطلاق النار وإعلان الإستقلال وبناء الدولة على أنقاض المستعمر، وما حدث بعده لأن هذه الأحداث الكثير من القراء لم يطلعوا عليها.
- فهم جذور الصراع التي انفجرت في مؤتمر طرابلس 1962م.

الأسباب الذاتية:

- رغبتنا في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية والتعمق في احداثها.
- تزويد المكتبة المركزية الجامعية بدراسة علمية تضاف إلى الدراسات التاريخية.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية هذه الدراسة حول البحث في أهمية مؤتمر طرابلس، ومعرفة أهم الوقائع والأحداث التي وقعت فيه، ويندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

- ماهي ظروف وأسباب انعقاد المؤتمر؟

- ما وقائع المؤتمر ومجرياته؟

- إلى أي مدى استطاع المؤتمر تحقيق أهدافه؟

- ما هي أهم الإنعكاسات التي خلفها المؤتمر على المدى القريب والبعيد؟

- ما سلبيات المؤتمر وإيجابياته؟

مناهج البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وأسئلته الفرعية اعتمدنا المنهج الملائم للدراسات التاريخية، وهو المنهج التاريخي الإسترادادي الذي سرد الأحداث التاريخية، طبعاً مع استعانة بعض الأدوات المنهجية كالتحليل، لتحليل الأحداث والوقائع ونقدها نقداً علمياً تاريخياً.

المصادر والمراجع:

لجأنا في بحثنا هذا إلى جملة من المصادر والمراجع التاريخية المتنوعة بدءا بـ:

أ) المذكرات الشخصية: إن صدور المذكرات الشخصية لصانعي الحدث له دور كبير في إثراء تاريخ الثورة الجزائرية، سيما الأحداث المفصلية التي كان لها تأثير على الثورة وعلى الجزائر بعد الإستقلال من أمثال ذلك مذكرات علي هارون، بن خدة، علي كافي، طاهر زبيري، سعد دحلب، أحمد بن بلة بحيث أفادتنا هذه المصادر في استكشاف بذور الصراع، وكيف تبلورت، وكيف انفجرت داخل مؤتمر طرابلس، والصراع الذي كان بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، ومن شدة الصراع بقي مؤتمر طرابلس معلقا رغم أهميته.

بالإضافة إلى مذكرات بن خدة بن يوسف تحدثت عن الشرخ الحاصل بين قادة الثورة ومع الإطلاع على هذه المذكرات كل طرف يرى الآخر أنه هو الخاطئ، وقد أفادتنا مذكرات لخضر بورقعة من خلال تحدثه عن نتائج مؤتمر طرابلس وهي أزمة صائفة 1962م وعن التحالفات بين جماعة تيزي وزو وجماعة تلمسان، وكيف تم السيطرة على السلطة.

ب) الكتب: من أهم الكتب التي اعتمدنا عليها منها فتحي الديب بعنوان عبد الناصر والثورة الجزائرية ومحمد حربي تحت عنوان جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، وكتاب علي هارون خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 62.

أما المراجع: فيأتي في مقدمتها أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965م لصالح بلحاج فهو كتاب مهم جدا لدراسة أحداث مؤتمر طرابلس بشتى تفاصيله، وغيرها من المراجع التي لا تقل أهمية والتي تخدم الموضوع بشكل جيد.

الدراسات السابقة:

قمنا بإثراء دراستنا من خلال الإستفادة من بعض الدراسات السابقة كمذكرة شتواح حكيمة: الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962م و لمشلفق إيمان وطلباوي عائشة، مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962م، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في تاري المغرب العربي المعاصر،إشراف: كمون عبد السلام، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 2018-2019م.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا سد ثغرات البحث ودراسة الموضوع دراسة وافية.

خطة البحث:

عالجنا الإشكالية الرئيسية للدراسة وفق خطة قوامها مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق ذات صلة وثيقة بالموضوع.

تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع وأهميته، أسباب اختيار الموضوع، إشكالية البحث، مناهج البحث، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها، وبعض الدراسات السابقة.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الأحداث والظروف السائدة قبل انعقاد مؤتمر طرابلس عالجنا فيه أهم الأحداث بعد مؤتمر الصومام والصراع بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان.

خصصنا الفصل الثاني لمؤتمر المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1962 ووقائعه عالجنا فيه مجريات وأحداث المؤتمر و معيقات المؤتمر وسلبياته.

وعالجنا في الفصل الأخير إنعكاسات مؤتمر طرابلس على الجزائر غداة الإستقلال، وتطرقنا الى أهم النتائج المترتبة عن مؤتمر طرابلس من أزمة صائفة 1962م، والصراع على السلطة واقتتال الإخوة الأعداء.

وأجملنا في الخاتمة أهم النتائج التي لخصت موضوعنا ومحاولة للإجابة عن التساؤلات المطروحة، وأرفقنا البحث بملاحق ذات صلة بالموضوع وفهرس ومحتويات.

صعوبات البحث:

لا تكاد تخلو دراستنا هذه كغيرها من الدراسات من الصعوبات والعراقيل التي تعترض طريق أي باحث مبتدأ في طور البحث خاصة الصعوبات في المواضيع التي تتميز بتشابك الأحداث وتعدد الأطراف نذكر منها:

-طبيعة الموضوع تتطلب وثائق أرشيفية لكي تعطي للبحث قيمة علمية.

- إختلاف الشهادات حول حدث واحد فكل شخص يرى نفسه أن العمل الذي قام به كان صحيحاً.

- ضيق الوقت فهذا البحث يحتاج إلى وقت لأن أحداثه متشابكة و متسلسلة ولا زالت أحداثها كل مرة تظهر حقائق جديدة.

وفي الأخير ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع لا نجزم أننا أحطنا بجميع نواحيه وأبعاده، لكن أملنا على الأقل أن نكون قدمنا ولو شيْ بسيط في هذا الموضوع ليكون انطلاقة لدراسات سابقة، فما كان لهذا البحث من فضل فإلى الله ينتسب وما وجد فيه من تقصير فعلينا فحسب، ونتمنا أن يستفيد من هذه الدراسة جميع المهتمين من طلبة وباحثين وهواة.

الفصل الأول: الأحداث والظروف السائدة قبل انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.

المبحث الأول: أهم الأحداث بعد مؤتمر الصومام.

المبحث الثاني: الصراع بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان

الفصل الأول: الأحداث والظروف السائدة قبل انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.

تولدت فكرة أولوية السياسي على العسكري عن مؤتمر الصومام، وقد قام عبان رمضان بإقرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج في المؤتمر، وقد تمكن خلالها إحتلال الصدارة وتزعم القيادة، ولقد واجه معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين في المؤتمر لأنهم اعتقدوا أن عبّان رمضان وأعضاء لجنة الصياغة يريدون الإحتواء والسيطرة على الثورة.

من بين الأشياء التي مزّقت الثورة داخليا هو ظاهرة الإغتيالات الدّاخلية للأخوة الأشقاء الذي كان لهم مصير واحد؛ فمقتل المجاهد عبّان رمضان وتصفيته كانت وصمة عار ضد الباءات الثّلاث،إن ما خرج به الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957م بالقاهرة كان له وقع على موازين القوى داخل القيّادة حيث أصبح العسكريين لهم مركز قوة بالحكومة الجزائرية المؤقتة وقاموا بإلغاء القرارات التي أحدثت جدلاً كبيرا منهما، وهي الغاء أولوية السيّاسي على العسكري والدّاخل على الخارج وتوسيع المجلس الوطني للثورة ، منذ بداية إجتماعات واتّصالات طرابلس صدرت فكرة انشاء جيش التحرير، وفي الأخير تم الإتفاق على تكوين هيئة الأركان وأخذت صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة فأصبحت هذه الهيئة تمثل الحكومة قانونياً كما منحت لها مهمة تتمثل في تنظيم جيش التحرير الوطني .

ما انبثق في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بطرابلس هو انشاء حكومة مؤقتة جديدة بزعامة فرحات عباس وتوحيد جيش التحرير تحت سلطة واحدة وإلغاء وزارة القوّات المسلحة غير أنَّ هذه القرارات ظلَّت حبراً على ورق لا سيما تلك المتعلقة بدخول القيادة العسكرية والحكومة المؤقتة إلى الجزائر ودعم الجيش ماديّاً وبشريّاً.

المبحث الأول: أهم الأحداث بعد مؤتمر الصومام.

أولاً: ظهور فكرة أولوية السياسي على العسكري وانبثاق الصراع بينهما.

انبثقت فكرة أسبقية السياسي على العسكري عن مؤتمر الصومام ولم يسبق للحركة الوطنية أو الثورة الجزائرية أن أقرته وتعتبر سابقة غير محسوبة العواقب فقد قرّر المؤتمرون في الصومام بايعاز وتخطيط من عبّان رمضان حسب ما اتفقت عليه أغلب الشهادات والروايات[1]، وقد قام بإقرار أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج في مؤتمر الصومام، وتمكن بعدها من إحتلال الصدارة وتزعم القيادة[2]، لقد واجه معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين في المؤتمر لأنهم اعتقدوا أن عبّان رمضان وأعضاء لجنة الصياغة يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها، خاصة أن المبدأ المذكور جاء مقروناً بنص آخر وهو أولوية الداخل على الخارج[3].

عندما شرع عبّان رمضان في التحضير للمؤتمر كان يعلم أن هناك عوائق تمثلت في أعضاء الوفد الخارجي المنتمين إلى القادة التاريخين[4]، الذين أعدوا للعمل المسلح فوضع فكرة أولوية الدّاخل على الخارج إذ سيحل المشكلة في إعتقاده.

وقد وضع بعدها أولويّة السيّاسي على العسكري للتفوق على هؤلاء لأن عبّان رمضان وقادة الولايات ونُوابهم استمدُّوا قوّتهم من الإشراف على جيش التحرير[5]، لذا وضحت بذور الصراع بين الفئتين حول السلطة وقد أثار جدلاً واسعاً ونقاشا حادّاً، وهذا ما نستنتجه من شهادة مصطفى

---

[1] يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية (1954-1962)م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، بوصفصاف عبد الكريم، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009م، ص163.

[2] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965م، ط01، دار قرطبة، الجزائر، 2006م، ص13.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1954)، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ج2، ص55.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص19.

[5] نفسه، ص13.

بن عودة الذي يقول:"إنّنا تحفظنا لأننا لم نكن جيشاً من المحترفين وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بيت الثورة."[1]

وما نستخلصه أن المؤتمرين كانوا يتحفّظون على هذا الامر لكي لا يحدث انشقاق وفوضى داخل بيت الثورة.

إن بعض الثوريين العسكريين كانوا يرون أن الحرب ستطول وأن العدو لن يتوقف ولن يستسلم بسهولة بينما رأى بعض السياسيين أن الحرب ستنتهي بعد 1957م، وقد كرّس هذا الأخير نشاطه للتفريق والتفضيل على أولوية السيّاسي على العسكري والدّاخل على الخارج ، وكان الهدف من ورائه القضاء على الثوريين الحقيقيين، وفي مقدمتهم جيش التحرير الوطني وتكريس فكرة التفاوض ومسالمة المعتدين[2]، وقد أورد أن هذا التيار استعمل غطاء الوحدة الوطنية لإستقطاب ساسة محترفين وبالتالي العودة بالثورة تدريجيا إلى الكفاح السياسي مع العلم أنّ عبّان رمضان اقترح فرحات عبّاس المرفوض نضالياً وثورياً ومن الشرخ الحسن عضوين في مجلس الثورة[3].

إن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخٍ كبير في صفوف الثورة مع العلم أنه لم يرِد في بيان أول نوفمبر 1954 فأصبح هناك من يقول:"أنا من جيش التحرير ، وآخر يقول أنا من جبهة التحرير[4]".

هذا عكس ما نجده في بيان أول نوفمبر الذي إهتم بالنّضال السيّاسي على الصعيدين الدّاخلي والخارجي، وهذا دليل ايماني بأن الوسائل العسكرية لوحدها غير كافية لجعل فرنسا تجلس إلى مائدة المفاوضات[5].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص9.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946-1962، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص103.

[3] نفسه، ص103.

[4] نفسه، ص104.

[5] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، ط1، دار هومة، الجزائر، 2015م، ص ص53-54.

بدأت بوادر التشقق والتّصدع تضرب جذور الثورة التحريرية بين السياسيين والعسكريين[1].

قام عبان رمضان بعد الانتهاء من المؤتمر بتوجيه بعض القرارات إلى أحمد بن بلة مرفقة برسالة صارمة يقول فيها :"إن هذه القرارات لا رجوع فيها ... وكل من يقف في طريقها ستحصده..."[2]، ومن هنا وضحت بذور الصراع بين السياسي والعسكري ، وأعلن بن بلّة برسالة أخرى أقل حدّة رغم أنه لم يهضم الأمر وتركّزت رسالته على ثلاث نقاط: أنّ المؤتمر لا يمثل كل الولايات لأن ممثل الأوراس لم يحضره ممثّل الأوراس ولا البعثة الخارجية ولا المنطقة الشّرقية، وأنّ الإسلام ليس له وجود ووضعكم مسؤولي أحزاب معادية لنا داخل الهيئات القيّادية.

إنّ من الأسباب أيضا التي عملت على تعميق الأزمة هو اعتقاد أحمد بن بلّة أن مؤتمر الصومام عُقد أساساً من أجل إبعاده عن القيّادة.[3]

كان بن بلة مستعِداً للمواجهة مع عبّان وقد كلّف محساس بتنظيم المقاومة ضدّ لجنة التنسيق والتنفيذ في ليبيا وتونس بالتّعاون والإتصال مع إطارات الولاية الاولى[4]التي غيّبت عن مؤتمر الصومام.

وفي خضم هذا الأمر لا بدّ أن نشير إلى بعض النقاط المهمة بحيث يظهر أن الذين حضروا مؤتمر الصومام وجلساته معظمهم من السيّاسيين، وبالتالي كانت الأولوية للسّياسي على العسكري، وكاد هذا الخلاف يعصف بالثورة لولا إختطاف فرنسا الطائرة التي كانت تقل كل من بن بلّة وبوضياف وآيت أحمد وخيدر ومصطفى الأشرف في 24 أكتوبر 1956م[5]، بعد إنتقال

[1] فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط01، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص248.

[2] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954في الجزائر، دار هومة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000م، ص127.

[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص56.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص15.

[5] رابح لونيسي، الجزائر في دُوَّامَة الصِراع بيْن العَسْكرِيين والسِيّاسيين، د ط، دار المعرفة، 2000م، ص18.

لجنة التنسيق والتنفيذ دعت إلى عقد المجلس الوطني للثّورة بالقاهرة فكان من 20 إلى 27 أوت 1957م[1].

وعلى اثر الدورة الثانية للمجلس الوطني التي دشّنت عهد العقداء او بما يعرف بالباءات الثلاث كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال؛ وقد رضخ السِيّاسيون للأمر الواقع إلاّ أنّ عبّان رمضان فقد ثار وأبدى مقاومة شديدة لانفراد العسكريين بالقيّادة[2].

وخلال توزيع المهام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية اتضح لنا سيطرة العسكريين على أهم القيادات، حيث كُلّف كريم بلقاسم بالقوات المسلحة؛ وبُوصوف بالاتصالات والمعلومات ؛ وبن طوبال يالدّاخلية؛ وأوعمران بالتسليح ومحمد شريف بالمالية، في حين كُلّف السيّاسيون كعبّان رمضان بالأخبار ومهري بالشؤون الإجتماعية وعبّاس بالدّعاية الدولية[3].

وبعد توزيع المهام تبيّن لعبّان رمضان أن أولوية السياسي على العسكري قد ألغيت نهائياً ، فرغم المعارضة التي أبداها عبّان رمضان والذي أصبح وحيداً بفعل سكوت الذين كانوا يُسَمّون بالسيّاسين الذين رضوا بدور المنفذ وأخذ عبّان رمضان في هذا المؤتمر ينتقد العسكريين وانهم يميلون الى الحكم المطلق وان تكوينهم السياسي ضعيف جداً ممّا ثار هؤلاء ضده ودبّروا له المكيدة وإغتالوه في 27 ديسمبر 1957م[4].

---

[1] محمد شبوب، إجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه أسبابه وانعكساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الحديث والمعاصر، اشراف بوعلام بلقاسمي، جامعة وهران، 2009-2010م، ص9.

[2] صالح بلحاح، المرجع السابق، ص16.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص18.

[4] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص75.

ثانياً: الباءات الثلاث بين السيطرة والاختلاف.

أطلق اسم الباءات الثّلاث[1] على القادة العسكريين وهم: كريم بلقاسم و لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وذلك للأحرف الأولى في ألقابهم، كان لهم دور كبير في تنظيم العمل المسلّح ضد الفرنسيين، ونضالهم الساطع التي خلدوها في صفحات تاريخ الوطن.

وقد برز الباءات الثّلاث خاصّة بعد مؤتمر القاهرة، حيث أدّى هؤلاء القادة الثّلاثة دوراً بارزاً في أهم القرارات المعلنة، وكان أخطر قرار هو إنشاء قيّادة عليا غير معلنة باسم "اللجنة الدائمة للثورة" تكون لها الكلمة الاولى والأخيرة في تسيير شؤون الثورة، وتكوّن منها العقداء الخمسة أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، يضاف لها عضو سادس وهو عبّان رمضان رُغم أن صلاحيته مُقلّصة[2].

ظهروا الباءات الثلاث في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة وأطلق عليهم بعهد الامراء الثّلاث حيث كانت لهم السلطة والادوار الحقيقية، وفي ولايات الداخل كانت السلطة لأصدقائهم وأوفيائهم[3].

والملاحظ أن نفوذ الباءات الثّلاث نابع من امتلاكهم الشّرعية التّاريخية؛ فمنهم من قُدماء المنظمة الخاصّة، او كانوا أيضا ضمن مجموعة الـ22 التاريخية، أو من التّاريخيين التسعة بالنسبة لكريم بلقاسم[4]وايضا لخضر بن طوبال الذي استمد نفوذه من الولاية الثّانية وسيطرته على أجهزة جبهة التحرير الوطني في الخارج؛ أما بوصوف فقد استمد نفوذه من تحكمه في وزارة التسليح والاتصالات العامة[5]؛ إذ أن كريم بلقاسم استمد نفوذه بوصفه وزيراً للقوات المسلحة، فيُعتبر بذالك الأقوى ضمن الباءات الثّلاث[6].

---

[1] ينظر الملحق رقم 01، ص72.

[2] محمد عباس، ثوّار عظماء شهادة 17 شخصية وطنية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص ص127-128.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص21.

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص24-27.

[5] نفسه، ص26.

[6] نفسه، ص26.

"دعا كريم المدعم بقوة من طرف بوصوف إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية"[1] إذ انّهما إسْتغلاَّ الفرصة في هذا الاجتماع لوضع حدٍ لعبّان رمضان والتخلص من صديقه دحلب وبن خدة اللذين كانا يتّفقان معه دائماً[2]؛ وبهذا يعتبر كريم بلقاسم من ضمن الباءات الثّلاث الاقوى وانّهم سعوا الى ابعاد كل شخص ينافسهم وهذا ما فعلوه عندما قاموا بتصفية عبّان رمضان بالمغرب، وعندما نرجع قليلاً الى الوراء حيث تم تغيير لجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن مؤتمر الصومام فأدخل إليها أربعة عقداء (عسكرين) وإبعاد كل من يوسف بن خدة ودحلب وعزل عبّان رمضان لهذا انتقل صنع القرار إلى العقداء العسكريين[3].

وكما يجب ان نطرح عدة تساؤلات من هم هؤلاء الثّلاثة؟ ومن أين يستمدون نفوذهم؟ ولماذا أبقوا وزراء في ح.ج.م ولم يتول أي أحد منهم رئاسة الحكومة وفضّلوا تسليمها فقط؟ لكي نجيب على هذه الاقتراحات والتساؤلات لا بد للتطرق لكل شخص على حِدا[4].

1. كريم بلقاسم:

ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل؛في 14ديسمبر1922م، من قدماء المنظمة الخاصة لعب دورا كبيراً في القضاء على الأزمة البربرية في منطقة القبائل، كافأه مصالي الحاج على ذالك بترقيته إلى مسؤول حزب على كل مناطق القبائل، إنضم إلى لجنة الخمسة التي إنبثقت عن لقاء مجموعة الـ22 الذي لم تشارك فيه منطقة القبائل[5]، عُين بعد ذالك في لجنة التنسيق والتنفيذ الاولى والثانية والثانية والثالثة، كما عُيّن نائب رئيس الحكومة ووزيراً للقوّات المسلّحة في الحكومة المؤقتة الأولى،

[1] سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص67.
[2] نفسه، ص67.
[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص19.
[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص25.
[5] نفسه، ص25.

وشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية؛ وكلّف في الثالثة وزارة الخارجية، كما كان رئيساً للوفد المفاوض في اتفاقية ايفيان[1] ويعتبر الاقوى ضمن الباءات الثلاث.

2. عبد الحفيظ بُوصوف:

ولد بميلة 1926م من عائلة متوسطة الدّخل إلتحق بمقاعد الدراسة حتى وصل إلى درجة الاهليّة بالفرنسية، انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، كان عضواً في المنظمة الخاصّة شارك في لقاء مجموعة الـ22 بالمدينة، تولّى قيّادة الولاية الخامسة، كما عُيّن عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة، يتميز بُوصوف بالكفاءة والقدرة على التنظيم والصّرامة والانضباط الشّديد ويعتبر مُؤسّس وزارة التسليح والاتصالات العامة؛ شغل منصب وزير الاستخبارات والاتصالات في ح.ج.م الاولى والثانية و حتى الثّالثة.

ويستمد بُوصوف نفوذه من تحكمه في وزارة التسليح والاتصالات العامّة التي تضم 1400 مجاهد؛ ويراقب كل تحَركات القادة ويعرف كل صغيرة وكبيرة عنهم، فقَد نفوذه على الجيش بعد تمرّد بومدين عليه في نهاية الثورة المسلحة[2].

3. لخضر بن طُوبال:

ولد بالخرّوب (ميلة) سنة 1923م، انخرط في حزب الشعب الجزائري في 1938م ويعتبر من قدماء المنظمة الخاصّة[3]؛ شارك في لقاء مجموعة الـ22 إذ تولّى قيّادة الولاية الثانية (الشّمال القسنطيني) بعد استشهاد ديدوش مراد ثُم زيغود يوسف، عيّن عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة، كما شغل منصب وزير الدّاخلية في الحكومة المؤقتة وكان حاضراً في اتفاقية إيفيان[4].

---

[1] Benjamin stora, Dictionnaire Biographique de Militanits nationalistes Algaériens (1926-1954), préface de Mohamed Harbi,1985, l'Hrmattan, Paris, p329.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص26.

[3] نفسه، ص27.

[4] نفسه، ص28.

كانوا الباءات الثلاث محببين للزّعامة والتسلط والانفراد بها واصبحت تتحكم في آليات سير النظام على 3 نقاط:

الاغتيالات السياسية اهمها تصفية عبّان رمضان اول من وقف في طريقهم.

النزوع نحو الحكم الفردي وطغيان المصلحة الشخصية حيث كان كل طرف يتخوف من الآخر؛ وخاصة كريم بلقاسم الذي كان لا يستطيع القيام بأي عمل ما لم يوافقا عليه بوصوف وبن طوبال[1].

اختراق القانون وتجاوز الصلاحيات وكانوا لا يرجعون في قراراتهم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية خاصة بعد اعدام عبّان رمضان في المغرب دون محاكمته[2].

ثالثاً:إغتيال عبّان رمضان وتأزم الوضع بين السياسيين والعسكريين.

من بين الأشياء التي مزّقت الثورة داخليا هو ظاهرة الاغتيالات الدّاخلية للأخوة الاشقاء الذي لهم مصير واحد؛ فمقتل المجاهد عبّان رمضان وتصفيته بتلك الطريقة دون أي محاكمة كانت وصمة عار ضد الباءات الثّلاث.

وقد تعدّدت الرّوايات حول مقتله، وحتى هناك أشخاص يتّهمونه بالخيّانة والاتصال بالسلطات الفرنسية لكن دون دليل عندما نرجع إلى التاريخ فقد برز نجم عبّان رمضان في مؤتمر الصومام وقد أصبح بعد حادثة المختطفين الخمس هو زعيم الثورة، والزعيم الأوحد للثورة ليدخل فيما بعد في صراع مع حليفه بالأمس كريم بلقاسم ولينتهي مصيره بالإغتيال في ديسمبر 1957[3].

اعتبر مهندس مؤتمر الصومام وكان يتميّز بالثّقافة وكان ذو شخصيّة قويّة، أصبح يطمح إلى قيادة جيش التحرير الوطني خاصّة عندما أصبح عضوّاً في هيئة التنسيق والتنفيذ[4].

---

[1] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص86.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص21.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص18.

[4] طاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط01، دار الصحافة، الجزائر، 2011م، ص9.

تمت زحزحته من صناعة القرار بعد انعقاد مؤتمر المجلس الوطني للثورة بالقاهرة وكلّفوه بالإعلام[1]،من هنا استنتجنا أنّهم بدأوا في الدخول في دوّامة الصّراع بين السِيَّاسيون والعَسكريون ولا بد من تنحيه أحد الاطراف المتصارعة على الزّعامة لقيادة الثورة،"...إلاّ أنَّ العديد من القيادات السياسية والعسكرية اصبحت تتم حسب خلفية من طموحات عبّان رمضان الذي أراد في رأيهم أن يتزعّم الثورة والخروج من مبدأ القيّادة الجماعية..."[2] إذ لم يكن لعبّان رمضان توجهاً يسارياً وليست له هواجس فكرية؛ وانّما كانت فكرته الاساسية هو بسط سلطته على الثورة وافتكاك زمامها عن الوفد الخارجي[3].

إن الحقيقة في اجتماع المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ هو الذي عمل على عزل عبّان رمضان وتهميشه وإبعاده عن القيادة الحقيقية للثورة وحصرت القيادة في كريم وبوصوف وقد ثار غضباً ضد هذا الأمر[4]. وممكن أن نبرز بعض الأمور المهمة جداً حول شخصية عبّان رمضان القوية وكيف تصادم مع الأطراف الاخرى بما يعرف بالباءات الثلاث وكيف عملوا على تقليص نفوذه حيث ذكر أنه :" كان يحرر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة، كان يقرر ويبت في الامور بسرعة ولا يعرف التردد...كان يتقدمنا عمليا،ولم يكن اي شئ يغضب كريم وبن مهيدي اكثر من رؤيته« بتظاهر الزعامة » ...كان كرسم عزيز النفس للغاية ويتصرف دائما بكل لياقة وانضباط..."[5].

من الأمور التي عملت على تفريق الأخوة الاعداء هو تعبير عبان رمضان عن غضبه بقوة امام أعضاء اللجنة وخارجها عكس كريم بلقاسم عندما كان في الدّاخل كان مهمّشاً ولكن لم يبد امتعاضه من الأمر لأن بن مهيدي وعبّان رمضان كانوا متلاحمين إذ كان يتصرف كما يشاء في

[1] طاهر زبيري، مذكّرات آخر قادة الاوراس التّاريخيين 1929-1962، د ط، منشورات ANEP، 2008م، ص172.
[2] طاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، المرجع السابق، ص10.
[3] علي كافي، المرجع السابق، ص122.
[4] زهير إحددان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، مؤسسة احددان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص48.
[5] سعد دُحلب، المصدر السابق، ص42.

الدّاخل والخارج ولا يأخذ الأمور بلطف[1]، فهذه الامور كلها كانت تمشي ضد مصلحة عبّان رمضان فقد تم التشكيك في نزاهيته بأن له اتّصالات سرّية مع فرنسا حيث قال:"... سمعنا كلاماً آخر من قادة الثورة فعميروش وكريم بلقاسم وبن طوبال كانوا يأكّدون وجود علاقات بين عبّان وفرنسا واتهموه بفتح قنوات مع العدو دون علمهم وأُشيع انّه محكوم عليه بالاعدام من الثورة"[2].

أما هو في رأيه فقد ذُكر أنّه لا يوجد من كان يشكّك في عبّان رمضان وانه كان مناضلاً في حزب الشعب ولكن بعد مؤتمر الصومام تغيرت الاقوال اتجاهه وإتّهموه بالعمالة لفرنسا[3]،لأنّه من بين خلفيات تصفية عبّان رمضان وأسباب تخلص العسكريين منه هو طرحه لفكرة أولوية السياسي على العسكري[4].

وامام تفاقم هذا الوضع كان لا بد من التخلص النّهائي منه فبعد أن شكّكوا فيه ووضعوا عدّة أقاويل للتّخلص منه، قال عميروش:"...أنَّ عبّان اراد أن يعمل فتنة داخل الولاية الثالثة، وله علاقة مع عضو قيّادي في الولاية سلّم نفسه للإستعمار الفرنسي، وأوضح أن معلومات مؤكّدة وصلت عند وجود اتصال لأحد اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مع العدو..."[5].

من ما يثير الإهتمام من ما قاله رابح لونيسي أنّ عبّان رمضان انه تجاوز الخط الأحمر عندما هدّد بكشف خبايا الصراع داخل قيّادة الثورة وإنزالها إلى الشّارع مما يمكن ان يعمل على تصفية الثورة ويضعف معنويات المجاهدين في الدّاخل وينطفئ لهيب الثورة مما ساهم في الاسراع بتصفيته[6].

بتصفيته[6].

[1] زهير إحددان، المصدر السابق، ص48.
[2] علي كافي، المصدر السابق، ص122.
[3] نفسه، ص122.
[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص20.
[5] علي كافي، المصدر السابق، ص122.
[6] رابح لونيسي ، المرجع السابق، ص23.

وبهذا قد تجاوز الخط الأحمر عندما هدّد بكشف خبايا الصراع داخل قيّادة الثورة وإنزالها إلى الشّارع مما يمكن ان يعمل على تصفية الثورة ويضعف معنويات المجاهدين في الدّاخل وينطفئ لهيب الثورة وقد تم الاسراع بتصفيته[1].

أما عن الطريقة التي اتبعت في تصفيته، وذلك باجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ كل من كريم بلقاسم وبوصوف وأوعمران ومحمود الشّريف، دون علم الأعضاء البقية بأنهم يريدون تصفية عبّان رمضان بأي طريقة فهناك من فكر في سجنه باقناعه بضرورة العلاج في اوربا ولم يتقبل الأمر، وفي الأخير وضعوا له مكيدة لجلبه للمغرب في مدينة تيطوان وقد تم القضاء عليه وقتله خنقاً[2].

وقد اختلفت الروايات حول كيفية تصفيته بقرار من شركائه في اللجنة الدائمة للثورة بتزكية مكتوبة من طرف أحد الزعماء المسجونين[3].

اتهم عبان رمضان بمجموعة من الأوصاف نلخصها في النقاط التالية:

1. التغيّب عن إجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ.
2. نقل محمود الشّريف إلى زملائه من الأوراس أنَّ عبّان رمضان إتّصل بالرّائد حاج علي من الولاية الأولى لغرض انه اراد أن يرسل فيلق لتصفية القادة العسكريين في لجنة التنسيق والتنفيذ[4].
3. شهادة أوعمران؛ أنَّ عبّان لو تمكّن من وسائل القوَّة التي كان يسعى لتوفيرها لسبق بتصفيّة خصومه[5].
4. اتّهامه بالإتصال سِرّاً بالعدّو وقصد التفاوض معه دون الردوع إلى قيادة الثورة[6].

---

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص23.
[2] زهير إحددان، المصدر السابق، ص49.
[3] محمد عبّاس، المرجع السابق، ص104.
[4] صالح بلحاح، المرجع السابق، ص22.
[5] محمد عبّاس، المرجع السابق، ص146.
[6] طاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التّاريخيين، المرجع السابق، ص172.

5. الصّراع بين كريم بلقاسم وعبّان رمضان حول قيّادة الثورة.

6. أنّه كان صريحاَ وانتقاداته لاذعة.

7. عرف عبان رمضان بمدى احتقاره واهانته لغير المثقفين[1].

وبهذا كان لا بد التخلص من عبان بأي طريقة كانت، إذ قام بوصوف ومعه عنصران من المخابرات التي يقودها كان ينتظر التحاق وصول عبّان رمضان إلى المغرب في تيطوان بالمغرب فركبوا في سيّارة ذاهبين في طريق طنجة بعد مرور الوقت إنحرفت عن مسارها باتجاه مزرعة فأرغم العنصران عبان على الخروج بينما عاد بوصوف وكريم ومحمود الشّريف أدراجهم حيث كانت مائدة العشاء تنتظرهم وفي المساء عاد الشخصان ليخبراهم بأن العملية قد تمت فوجدوه ممدوداً دون حركة والحبل لا زال على رقبته[2].

وبهذه العملية تم التخلص منه وبدم برد في حين جماعة تتناول عشائها والأخ الآخر يتم شنقه بهذا الشكل، وقد اخفيت وفاته ولم تظهر للعلن، إلاّ بعد خمسة أشهر وذلك في ماي 1958م، تم اعلان الخبر في جريدة المجاهد ولكن عكس الحقيقة بأنّه استشهد في الجزائر بعد معركة اصيب فيها[3]، كان متوجها إلى الشمال القسنطيني يتضح جلياً في قول علي كافي:"والواقع أنّه لا وجود لهذه الاشتباكات، ولكنّني أبلغت قيادات ولايتي بأنّ عبّان قُتل لأنّه كان يشتغل لنفسه."[4] وقيل ايضا أنّ عبّان اتاه وحاول استمالته بعد ان شكره واراد ان يضعه ضد كريم وبن طوبال ولكن علي كافي تجنب الأمر وبقي متجنباً للاحتكاك بينهم.

خلاصة القول أنّ عبّان أُغتيل على مذبح السلطة، بمعنى انّ الزَّعامة ومشاكلها عصفت به وتم تقديمه كقربان لها و أنّ الثورة أصبحت تأكل أبناءها من خلال قتل وتصفية

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص22.
[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص22-23.
[3] زهير احددان، المصدر السابق، ص49.
[4] علي كافي، المصدر السابق، ص123.

بعضهم البعض وقد أكلت إلى حد التخمة من خلال تلك التصفيات التي طالت العديد من المجاهدين[1].

وفي الأخير لا يمكن لنا أن نحكم على شخص وننهي عمله بأنّه كانت له سلبيات كثيرة اتّجاه الثورة وانّما الزّمن والتّاريخ وحده سيكشف لنا الحقائق.

المبحث الثاني: الصراع بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الاركان.

أولاً: النشأة والمهام للحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان.

1. نشأة ومهام الحكومة الجزائرية المؤقتة.

إنّ ما خرج به الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر سبتمبر1957م بالقاهرة كان له وقع على موازين القوى داخل القيّادة، حيث أنّ كريم بلقاسم أصبح يحتل المركز رقم واحد في الثورة الجزائرية كما تم تصفية العميد عبّان رمضان وأصدقاؤه بوصوف وبن طوبال تبوّأ كل منهما مركز لا ينهان به، حيث أصبح العسكريين لهم مركز قوة بالحكومة الجزائرية المؤقتة وقاموا بإلغاء القرارات التي أحدثت جدلاً كبيرا منهما، وهي الغاء أولوية السيّاسي على العسكري والدّاخل على الخارج وتوسيع المجلس الوطني للثورة من 20إلى54 شخص[2].

واجهت جبهة التحرير الوطني بعد عودة الجنرال ديغول إلى الحكم سيّاسة اخطيرة بتصعيد المواجهة بحيث تم الاعلان عن تأسيس ح.ج.م في 19سبتمبر1958[3].

إنّ فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة فكرة قديمة راودت قادة الثورة منذ اندلاعها، ووردت في المراسلة التي وقعت بين عبّان رمضان ومحمد خيضر منذ أواخر سنة 1955[4].

---

[1] محمد عباس، خصومات تاريخية، المصدر السابق، ص146.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص103.

[3] محمد عبّاس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954-1962)، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص90.

[4] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، د ط، دار البصائر، 2007م، ج04، ص102.

وقد انبثقت من المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد 04 سنوات من الصّراع والحروب والتفكير العميق إذ قررت لجنة التنسيق والتنفيذ ان تنحل وتشكل حكومة جزائرية[1]، ثُم بعدها مباشرة انطلقت عملية اختيار الاعضاء الذين سيشكّلون هذه الحكومة واستغرق ذالك أسبوعا كامل، كانت العملية في سرّية تامّة ولم تستشر أي دولة عربية وفي يوم 18 أرسل إلى كل دولة عربيّة وفد يخبرهم بأنّه تم تشكيل الحكومة وأنّه سيعلن رسميا تأسيسها أمام العالم وكانت هذه خطة ذكية للجبهة تجنب بذالك تدخل الدولة العربية في شؤونها الدّاخلية.

وفي 19 سبتمبر أعلن فرحات عبّاس للعالم من القاهرة انّه تمّ تشكيل حكومة جزائرية بصورة متزامنة مع كريم ومحمود الشّريف اللذان كانا يقومان بنفس العمل في تونس[2].

وبعد الإعلان مباشرة إعترفت كلٌّ من العراق وتونس والمغرب وليبيا بالحكومة الجديدة التي ضمت (19) عضوّاً و(16) وزيراً و(03) كتّاب دولة مُقيمين بالدّاخل وهم: لمين خان؛ أوصديق عمر؛ مصطفى سطنبولي[3]وتولّى فرحات عبّاس رئاسة الحكومة، وأحمد بن بلّة النائب الأول لرئيس الوزراء(السجين)، وكريم بلقاسم وزير الدّفاع ونائب رئيس الوزراء، كما ضمت التشكيلة اربعة وزراء دولية ضمن (16) وزيراً وهم السجناء الخمسة المختطفين من طرف فرنسا[4].

اراد كريم بلقاسم رئاسة الحكومة لكن خصماه الآخرين وهما بن طوبال وبوصوف رفضا ذالك لعدم إحداث خلل في توازن القوى بينهم وعاد المذهب في الأخير إلى فرحات عبّاس لانه رجل الاعتدال والتسويات[5].

لقد انضمت كل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في الحكومة المؤقتة ما عدا أوعمران الذي اقصي بسبب حياته الخاصّةالتي تتنافى مع الانتماء إلى الحكومة وفي الاصل الصقوا له التهمة من

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص78.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص31.

[3] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962م)، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص117.

[4] جوان جليسي، الجزائر الثّائرة، تر:خيري حماد، ط 01، دار الطليعة، بيروت، 1951م، ص ص127-128.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق،ص32.

أجل إبعاده وقد وجهها اليه سابقا المغدور عبّان رمضان وذكر انّه له الدليل على ذالك، ولكن في الحقيقة انّه كان يقوم بانتقادات لاذعة للجنة التنسيق والتنفيذ وللباءات الثّلاث خصيماً وقد بقيت الوظائف الحسّاسة في ايدي الباءات الثّلاث لأنّهم الآمر والنّاهي، فالقوّات المسلّحة كانت لكريم والدّاخلية لبن طوبال والاستخبارات لبوصوف وهذه فقط بعض السلبيات التي ستحدث هزّات كبيرة داخل الحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

ومن بين ايجابيات هذه الحكومة أنها فرضت نفسها على أنّها ممثّلة الدولة الجزائرية وان الاحداث قد تجاوزت خِطابات شارل ديغول الذي كان يذكر أنّ الجزائر فرنسيّة وانّه قد تغيّرت بين عشيّة وضحاها علاقات جبهة التحرير الوطني بالحكومات العربية فأصبحت تعامل معاملة الند بالند وفي فرنسا بدأت تترك كلمة المتمردين او الخارجين عن القانون لأن الشعب الجزائري يملك حكومة تمثّله[2].

2. نشأة ومهام هيئة الأركان.

منذ بداية إجتماعات واتّصالات ومشاورات طرابلس صدرت فكرة انشاء جيش التحرير، وفي الأخير تم الإتفاق على تكوين هيئة الأركان وأخذت صفة المسؤولية امام المجلس الوطني للثورة فأصبحت هذه الهيئة مثل الحكومة قانونيا كما منحت لها مهمة تتمثل في تنظيم جيش التحرير الوطني إضافة إلى تكوين هيئة من أربعة قادة وهم كالآتي: هواري بومدين؛ علي منجلي؛ قائد أحمد؛ عز الدين زرّاري[3].

سعى ضبّاط الولايات للدخول لولاياتهم من بينهم: أحمد بن الشّريف؛ أعبيد لخضر؛ دهليس سليمان فمنهم من استطاع المرور ومنهم من استشهد في 1960م جنوب مدينة بشّار ومنهم من ذاق مرارة العذاب وبعد عدة محاولات وبطولات وتضحيّات استطاعوا أن يدخلوا إلى الجزائر.

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص32.

[2] سعد دُحلب، المصدر السابق، ص82.

[3] بن يوسف بن خدّة، إتّفاقيات إيفيان، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م، ص54.

إنّ هيئة الأركان كان وزنها ثقيل في كافة الميادين حيث واجهت في أول الأمر جيشاً مفكّكاً يفتقد إلى الانضباط وبمعنويات منهارة؛ قلة التجهيزات؛صعوبة إدخال الاسلحة؛ اطارات في السجون الفرنسية فبعد مجئ قيّادة الأركان أصبح في الحدود جيش تقليدي بتنظيمه وتكوينه وتأطيره وبوجود نظام الطّاعة في التسيير المالي[1].

وقد مكّنت محاسبتها من تسجيل فائض في ميزانيتها، أشادت للهيئة بتلك الإنجازات، وعبرت عن رغبتها في الحفاظ عليها؛ وأعلنت هيئة الأركان أنّها تحتكم إلى أعضاء المجلس الوطني للفصل في نِزاعها داخل الحكومة[2].

إنّ هذه الهيئة تتولى تنظيم امور الجيش مباشرة وكذالك هيكلته مادياً وبشرياً أما مِهنها الأخرى فتتمثل في القيّام يالإجراءات الضرورية من أجل إدخال قادة الولايات إلى الجزائر وباختصار فإنّ الهدف الأساسي من وراء هذه الهيئة هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين شرق وغرب البلاد[3] .

وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيّادة الأركان، وعملت على إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشّرقية والغربيّة إذ كان أول عمل قامت هو إطلاق سراح المعتقلين واستدعاء الضّباط القدماء وتم تكوين جبهة القتال على الحدود المالية الجزائريّة[4].

وقد تمّ تأْسيس منطقتين للعمليّات الشّمالية والجنوبية؛ بعد أن وضعت حدود كل من المنطقتين ووضعت على رأس كل منها ضابط معروف مِن جيش التحرير وهما: عبد الرحمان بن سالم؛ وصالح السوفي وتم الشّروع في تشكيل الوحدات القِتالية بصفةٍ موحّدةٍ وضمت 527جندي

[1] محمد زروال، إشكالية القيّادة الجماعية في الثورة الجزائرية الولاية الاولى نموذجًا، د ط، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص ص62-64.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص495.

[3] محمد عبّاس، ثوّار عظماء، المرجع السابق، ص144.

[4] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص194.

وتسمّى بالفيلق[1]؛ وقد قرّر المجلس دخول هيئة الأركان إلى الدّاخل حالما تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات القِتاليّة بالحدود والتأكيد على ضرورة ايصال السّلاح والمال إلى الولايات[2].

لكن خطّا شال وموريس شدِيدي الحراسة بسبب الاسلاك الشّائكة والمكهربة واشتداد الرّقابة على الحدود من طرف العدو حال دون دخولهم الى الجزائر[3].

ثانياً: ظهور الخلاف وتأزمه بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان.

إنَّ ما انبثق في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد بطرابلس بليبيا وهو انشاء حكومة مؤقتة جديدة بزعامة فرحات عباس وتوحيد جيش التحرير تحت سلطة واحدة والغاء وزارة القوَّات المسلحة غير أنَّ هذه القرارات ظلَّت حبراً على ورق لا سيما تلك المتعلقة بدخول القيادة العسكرية والحكومة المؤقتة إلى الجزائر ودعم الجيش ماديّاً وبشريّاً؛ فيا ترى كيف اشتعل لهيب الخلاف بينهما؟

تعود الجذور الاولى للخلاف إلى شهر واحد بعد تأسيسها مباشرة في أكتوبر 1958 بحيث كانت موجة من السّخط والغضب الشّعبي ضدّ ح.ج.م في الدَّاخل والخارج وبين قوّات جيش التحرير الوطني ويرجع ذالك نتيجة الغموض الذي أُحيط بمستقل القضية الجزائرية.

وقد انتشرت بعض الأخبار تؤكّد لا وجود لاتصال سرّي بين مسْؤولي الحكومة وبين السلطات الفرنسية، وأيضا قيّامها بالاطاحة ببعض قادة الولايات المتمسّكين بمبادئي الثورة واستبدالهم بالضُّبّاط الذين خدموا للجيش الفرنسي، وهذه القضية خطيرة جداً وهو ادخال ضبّاط الجيش الفرنسي الفارّين منه بحيث لا زلنا إلى يومنا هذا نعاني من ويلات هذا التوجه ويذكر المؤرخون أنَّ الجنرال شارل ديغول هو صاحب هذه الفكرة من خلال دسّ بعض المتعاونين في جيش التحرير لخدمة الفرنسيين.

---

[1] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص186.

[2] نفسه، ص186.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص258.

كانت تصرّفات اعضاء الحكومة الجزائرية تتميّز بالغموض وتستُّرهم عن الكثير من الحقائق مع العلم ان المخابرات المصرية لها معلومات متعددة وحتى أنّ اعضاء امن الحكومة كانوا متعاونين معها وكلّ شاردة وواردة لهم خبرها وقد سأل كريم بلقاسم في لقاءٍ جمعه في يوم 28 أكتوبر 1958م عن صحّة اتّصالهم مع فرنسا وقد نفى الأمر وقال انه لا يوجد أي اتصال رسمي[1].

ومن بين الأشياء التي أدّت إلى مجر ح.ج.م عن القيّام بأي عمل اتجاه الثورة وسبّب لها الكثير من المشاكل وهي صعوبة ادخال السّلاح إلى الجزائر وتكدسه على الحدود الشرقية والغربية وزاد من تعقيد الأمور هو احتدام الصّراع بين الباءات الثّلاث وقد ذكرها عبد الحميد مهري أن عدم فعالية ح.ج.م هو انشغالها بحل الصّراع بين الباءات الثّلاث وكانوا يضعون مسدساتهم فوق الملفات[2].

ومن بين الأخطاء التي وقع فيها منَظروا الثورة في إجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959 وجانفي1960 هو انشاء هيئة القيادة العامة للاركان والغاء وزارة القوّات المسلحة وتغييرها إلى اللجنة الوزارية للحرب التي تضم كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، أما هيئة الأركان فكانت لهواري بومدين وكان هذا من اجل توحيد جيش التحرير الوطني وجعله تحت قيّادة موحّدة[3]مع العلم أنَّ جيش التحرير كان جزء منه داخل الجزائر وجيش الحدود على الجهتين الشرقية والغربية وكانوا يريدون ان يجتمعوا تحت قيادة موحدة.

لكن هيئة الاركان كانت قد استولت على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود وانشأت جيشاً منظماً ووضعت لها كل الامكانيات ليس للحرب وانما للاستيلاء على السّلطة[4].

[1] علي كافي، المرجع السابق، ص ص398-399.
[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص38.
[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص93.
[4] نفسه، ص94.

سعت هيئة الأركان إلى توسيع سلطتها إلى الولايات بالدّاخل واصطدمت قيادة الأركان برفض اللجنة الوزارية المشتركة للحرب ومن هنا بدأ الصدام بينهما[1].

مع مرور الشهور بدأت حدّة الصراع تظهر جليا لان اللجنة الوزارية المشتركة للحرب كانت تريد ان تبقى سيّدة الموقف في الجانب السياسي مدعومة من طرف ح.ج.م، أو في المجال العسكري لأنّ الباءات الثّلاث لا زالوا يتحكمون بمعظم الولايات[2]؛ وقد تسبّبت هذه الخلافات في أزمة بين العسكريين القدامى وهم الباءات الثلاث والعسكريين الجدد الذين بدأوا في سحب البساط على القدماء حيث بدأوا في الضغط على رئيس الحكومة لتنفيذ خططهم والاحاطة بهم[3].

بعدما طلبت اللجنة الوزارية المشتركة للحرب وأمرها بالدخول للجزائر حيث اصبحت هيئة الأركان توجد في موقف متناقضٍ مع نفسها ويجب ان تدخل على الجزائر قبل نهاية شهر مارس 1960 وبعدها تلقّت إنذاراً للالتحاق بمواقع المقاومة وقيّادة جيش التّحرير بالدّاخل وكان الفخ منصوباً لقيادة الأركان؛ من هنا بدأ طبول الحرب حول السباق على السلطة ينذر على ان الوضع سيتأزّم بينهما[4].

ومواصلة لذالك حول الاسباب الاخرى التي أدت إلى ظهور الخلاف بين ح.ج.م وهيئة الأركان رغم أننا استبقنا الامر قليلا في الأحداث المتقدّمة زمنياً لكن سنرجع قليلا الى الاحداث القديمة التي ساهمت في تأزم الوضع بحيث نجد أن من بين بذور الصراع والخلاف هو قضية لا بد من التطرق إليها وهو مقتل عميرة علاوة الذي كان منتقد للحكومة ووصف عبّاس بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على السلطة وتحريفها بعد نفيه استدعاه فرحات عبّاس الى القاهرة وبعد خمس دقائق من صعوده تحول جثة هامدة على الارض[5] فنحن ليس قصدنا الرواية وانما نستكشف او نستنتج أن الباءات الثّلاث الذين هم ضمنيا اعضاء ذو نفوذ في ح.ج.م حيث كانوا مستعدّين

[1] عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م، ص52.

[2] نفسه، ص52.

[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص94.

[4] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص52.

[5] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص39.

للقضاء على ما يعكّر صفوفهم ضمن الحكومة وسيظهر الصراع بعد مرور سنوات في أزمة صائفة 1962 والصّراع على السلطة.

وفي هذا السياق أيضا حدثت واقعة جعلت حدّة التوتر تزيد بشكل كبير بين قيّادة الاركان وح.ج.م حيث أسقط جيش التحرير الوطني طائرة فرنسية ووقع في قبضة جيش الحدود حيث كانت تقوم بمهمة استطلاعية وتم أسر قائدها، فطلبت الحكومة الجزائرية المؤقتة من قيادة الاركان تسليم الاسير الى السلطات في تونس ورفضت قيادة الاركان تسليم الاسير وادّعت أنه مات[1].

ومواصلة لذالك فالحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عبّاس حيث قام بتسليمه إلى السلطات الفرنسية بعد ضغوطات من عند الرئيس التونسي بورقيبة، فقيادة الأركان أغضبها هذا الفعل فاستقال هواري بومدين ومساعديه في 15جويلية 1961 والغاية منها وضع رئيس الحكومة امام ما فعله وترك له الجيش بدون قيادة[2].

كانت تدّعم ح.ج.م من طرف الحكومة التونسية وكانت مستعدة بالتدخل عسكريا ضد جيش التحرير ان لم يمنح لها الطّيّار حيّاً او ميّتا وبعدها قرّر بومدين منح الاسير للحكومة الجزائرية المؤقتة بعد استشارة مساعديه الدّائمين منجلي وقايد ؛ وهكذا بدأت هيئة الأركان تقود حملة شرسة على الحكومة الجزائرية المؤقتة في اتّجاهين:

على مستوى الجيش فقد تم اخبار قادة العمليات بالشمال والجنوب عن خطورة الازمة بين قيادة الاركان والحكومة الجزائرية المؤقتة بالتسبب في الحاق الضرر المعنوي بالجيش ؛ وإضعاف معنويّاته واستنكرت فعل ح.ج.م بعدما سلمت الطيّار للحكومة التونسية، وقد نجح تأليب الجيش ضد ح.ج.م والتي اعتبرت اعمالها انحرافية[3].

وبعد استقالة بومدين جاء بن يوسف بن خدّة خلفا لفرحات عبّاس الذي يرفض الإستقالة؛ وحاول تشكيل لجنة مؤقتة لقيّادة الاركان لكن ضبّاط جيش الحدود رفضوا ذلك، لأنَّ بومدين

[1] عبد الحميد ابراهيمي، المصدر السابق، ص53.
[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص95.
[3] عبد الحميد ابراهيمي، المصدر السابق، ص53.

صنيع بوصوف ومعروف بخبرته وحنكته فوقع الضبّاط على وثيقة تطلب بعودة بومدين على راس هيئة قيادة الأركان فأصبح جيش الحدود بعدها قوة مستقلة[1].

بعد مرور الوقت سنرى وزن جيش الحدود بعد إعلان الإستقلال وما فعله بحيث سيطر على السلطة وقمع كل شخص يقف في طريقه.

ثالثاً: الخلاف حول اتّفاقية ايفيان ومجلس الثورة الحسم.

لقد انتقدت قيادة الاركان العامة توقيع الحكومة المؤقتة إتفاقيات ايفيان لانها كانت تسعى حسب قيادة الاركان انها تأسيس نظام استعماري جديد بعد الاستقلال[2].

اصبحت الحكومة الجزائرية المؤقتة تترجس خيفة من قيادة هيئة الأركان من خلال تخوفات يوسف بن خدة الدخول مرّة أخرى في المفاوضات؛ بل إذا أبرز سؤال كان يؤرقه في 1961 ماذا يحدث لو تفاوضت الحكومة المؤقتة مع السلطات الفرنسية وانتهت الاتفاقية بدون احترام هيئة الاركان لها وقد كان بن خدة على علم بأن بومدين ينتقده ولم يتمكن بن خدة من التحرر من هذا الموقف الا بعد ان التقى به بومدين اذ قال له:"اذا وجدت الفرصة الواتية للتفاوض فلا تتردد ونحن ليس اطفالا فإذا توصلتم الى اتفاق من المحتمل ان ننفذ بعض بنوده لكن هذا لا يعني اننا نرفضه"[3].

فعند انطلاق المفاوضات في مدينة مولان الفرنسية الى التوقيع على اتفاقية ايفيان اتسم موقف هيئة الاركان بالمهارة والغموض في مواقفها فهي لم تقل مباشرة انها ضد المفاوضات بل اعلنت انها تريد السلم لكنها اعترضت على صلاحية أشخاص المختارين لها ونسبت اليهم ابرام السلام من فرنسا ما يتنافى مع السيادة الوطنية مثلما حدث في كل من تونس والمغرب[4].

[1] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص95.
[2] عبد الحميد ابراهيمي، المصدر السابق، ص56.
[3] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص99.
[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص61.

ان في حقيقة الامر أنه من وراء تلك المعارضة الغامضة، التي كانت تريده قيادة الاركان في ذالك الوقت بالضبط هو تأجيل مشروع المفاوضات الا ان يتم حل مشكلتها مع الحكومة بشأن السلطة على الولايات فلا بد من السيطرة على الولايات الداخلية كما سيطرت على جيش الحدود فكانت تسعى الى السلطة بمفهوم القوة فمن يريد السلطة عليه ان يسيطر على جيش التحرير من الدّاخل وجيش الحدود تحت سلطتها فهي كانت تصنع هذه المعارضة من اجل الوصول الى العاصمة بعد الاستقلال فرغم معارضتها لبدء المفاوضات فقد طلبت الحكومة المؤقتة تغيير اثنين من أعضائها للمشاركة في المفاوضات لكي تكون مطلعة على مجريات الاحداث[1]؛ وعندما نرجع الى التوقيع على اتفاقية ايفيان فقد انتقدت هيئة الاركان عدّة نقاط منها:

- انشاء جيش يطلق عليه "قوة محلية" تتكون من 40 ألف رجل تحت اشراف ضباط وضباط صف جزائريون لا زالوا في اطار الخدمة في الجيش الفرنسي.
- احتفال الجيش الفرنسي بقاعدة مرسى الكبير مدة 15 عاماً وقاعدة عين أكر لمواصلة التجارب النووية .
- الابقاء على الجهاز الاداري القائم والمكون من80 ألف موظف.
- احترام الامتيازات الفرنسية الاقتصادية.
- الحفاظ على سيطرة اللغة الفرنسية وتشجيعها .
- انشاء هيئة تنفيذية مؤقتة مهمتها تسيير الشؤون العامة في مرحلتها الانتقالية[2].

لكن لا زالت هيئة الاركان تسعى دائما الى تقزيم ح.ج.م ووصفها بأبشع الصفات على أنها خائنة وأنها كانت ضد ارادة الشعب وانّها قدّمت تناولات عديدة.

وفي اجتماع نظّمته هيئة الاركان كان الرائد علي منجلي الذي كان ضمن الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان ذكر ان الاستسلام ما ميز هذه المفاوضات وان الحكومة كانت تسعى على

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص61.
[2] عبد الحميد ابراهيمي، المصدر السابق، ص37.

القضاء على جيش التحرير الوطني ، وان تلك التنازلات المقدمة لفرنسا في المجال الاقتصادي والعسكري لا مجال للقبول به لأنها ترهن الاستقلال وتلغمه وترى هيئة الاركان ان الحكومة خانت الثورة وكان هذا الامر يؤدي الى مواجهة بينهما[1].

ومما نختم بها كلامنا حول الصراع بين الطرفين ان شمس الحرية اصبحت قريبة فكان لا بد للتخطيط على من يحصل على السلطة باستعمال كل الوسائل المتاحة، وانتهت هذه الازمة بإزاحة الحكومة الجزائرية المؤقتة.

[1] عبد الحميد ابراهيمي، المصدر السابق، ص57.

الفصل الثاني: مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 1962 ووقائعه.

المبحث الأول: مؤتمر طرابلس 1962 وقائعه ومجريات أحداثه.

المبحث الثاني: سلبيات المؤتمر ومعوقاته.

الفصل الثاني: مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 1962 ووقائعه.

يعتبر الإجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس 1962م، من بين الأحداث الأساسية للثورة الذي يفصل بين مرحلتي إنتهاء التواجد الإستعماري والتحضير لمرحلة الجزائر المستقلة على أنقاض النظام الإستعماري، وبالرغم من أهميته من أجل استكمال فرحة الاستقلال إلاّ أنه كان مليئا بالسلبيات والخلافات من صراعات داخلية و خارجية بين طرفين متصارعين حول السلطة، دفعا الجزائر إلى أزمة دموية بين نخب سياسية وعسكرية ونخب تقليدية، كانت ضمن الحركة الوطنية باختلاف إيديولجياتها، فالتوافق بينهما صعب للغاية، لان بعضها كان قي ظلمة السجون، ومنها من كان في الجبال يحمل السلاح ضد الاستعمار، ومنهم من يرى أنه يمتلك الشرعية التاريخية، سرعان ما وجدت نفسها أمام نخب جديدة أفرزها التطور السريع للثورة التجريرية الكبرى، والتقت في مؤتمر طرابلس، والذي ساهم في تفجير الوضع هو انتخاب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي سيشرف على المرحلة المقبلة الذي جرَّت الجميع إلى الصراع بما يعرف بأزمة صيف 1962م.

المبحث الأول: مؤتمر طرابلس 1962 وقائعه ومجريات أحداثه.

أولاً: مؤتمر طرابلس 1962 والظروف المحيطة به.

بعد التوقيع على إتفاقيات ايفيان الثانية في 18 مارس 1962، بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، كان لا بد من وضع أسس متينة لبناء الجزائر المستقلة، التي خرجت من عهد استعماري يائس لم يترك شيئا إلا ودمره، فكان لا بد من عقد دورة استثنائية أخرى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد ألح بن بلة على ذلك[1]،خاصة بعد إطلاق سراح الزعماء التاريخين الخمس من السجن وفعلاً فقد قبل طلبه بعد عدة أيام وفي 27 ماي 1962م قرر المجلس الوطني للثورة عقد دورة استثنائية من أجل تحضير حدث الاستقلال[2].

قبل الخوض في غمار هذا المؤتمر جري بنا التطرق إلى الظروف المحيطة بهذا المؤتمر قبل انعقاده، التي كان لها دور كبير في تأجيج الصراع داخل المؤتمر وحتى بعد نهايته، والذي تطور بعدها الى قتال الإخوة الأعداء لما يعرف بأزمة صيف 1962م بحيث لو تعالجت هذه المشاكل المتراكمة لكان الاستقلال برداً وسلاماً على الإخوة، لكن حب الزعامة والسلطة ظهر في هذا المؤتمر، وتمثلت الظروف المحيطة بالمؤتمر قبل انعقاده في:

- حرب الشعواء التي تمارسها منظمة اليد الحمراء أو ما يعرف بمنظمة الجيش السري (OAS) ضد الشعب الجزائري[3]، بعد التوقيع على وقف إطلاق النّار في 18 مارس 1962 الذي أعلن عليه في اليوم الثاني من يومه من طرف رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة ومن

[1] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الاخضر، تح: روبيل ميرل، د ط، منشورات دار الآداب، بيروت، د ت، ص135.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص11.

[3] محمد جغابة، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، تق: محمد العربي ولد خليفة، د ط، دار هومة، الجزائر، د ت، ص11.

بعدها أطلق سراح الزعماء الخمسة: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، رابح بيطاط[1].

- الصراع الذي كان بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيأة الأركان، هذه القضية أثرت على المؤتمر وتحكمت في مجرياته ومخرجاته، فقد تمخضت مباشرة بعد امضاء اتفاقية إيفيان واطلاق سراح الزعماء الخمسة حيث دخلوا مرحلة جديدة من الصراع وهي مرحلة تكوين التحالفات لهدف تحقيق الزحف على العاصمة والسيطرة على السلطة، حيث ذكر على كافي:" ومن هنا بدأ ناقوس الخطر، وبوادر الحرب الأهلية وإضعاف قدسية جيش التحرير الوطني وبطولة شعب"[2].

إن الناظر للظرف الأخير لإنعقاد المؤتمر نُلاحظ أنها تتجلى فكرة السرعة في عقد مؤتمر طرابلس 1962، والذين غادرو دون أن ينهوا هذا المؤتمر، والبرنامج الذي وضع يؤكد أن مشكلة التسابق على السلطة يعمي أطراف التاريخ المجيد للثورة والتضحيات الجسيمة التي أدت للاستقلال.

وفي هذه الظروف المعقدة تم التحضير لعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بداية من شهر افريل 1962م وبَدأ التحضير حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفوقين بأعضاء مجالسهم جميعاً[3].

وتم جمع شمل المؤتمر في طرابلس الليبية بتاريخ 27 ماي 1962 إلى غاية 5 جوان 1962، وقد كان هذا اللقاء بمثابة دورة استثنائية نظراً للظروف الطارئة والمستجدات[4]، ضغط أحمد بن بلة على الحكومة الجزائرية المؤقتة رغم اعتراضها عليه في المرة الأولى لكنها وافقت بعد ذلك مع العلم أن بن بلة كان مدعوماً من قيادات الثورة ومن حسين آيت أحمد[5].

---

[1] محمد سطيبي، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009م، ص65.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص287.

[3] نفسه، ص287.

[4] زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص196.

[5] محمد عباس، فرسان الحرية شهادات تاريخية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص97.

وبهذا يكون أحمد بن بلة المدعوم من الجيش قد تمكن من تحقيق مطلبه ومبتغاه، حيث حضر المؤتمر كل أعضاء الدّاخل والخارج بما فيهم السجناء الخمسة، وللحفاظ على السرية التامة لأشغاله تم غلق مطار طرابلس، وقد منعت السلطات الليبية الصحفيين من دخول المدينة[1].

ثانياً: أعضاء المؤتمر الحاضرون والنقاط المعالجة فيه.

تم توفير جميع الشروط لإجراء نقاش جدي والعمل على مجابهة المستقبل، وقد تم التطرق الى مجموعة من النقاط لمعالجتها في المؤتمر، وهي:

- المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس.
- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الإنتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي[2].

سيحل المكتب السياسي محل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبقية مؤسسات الثورة التحريرية خلال المرحلة الإنتقالية التي ستعرفها البلاد، والتي تمتد من إعلان الاستقلال إلى حين انتخاب مجلس وطني تأسيسي جزائري، وقد تم تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي خلال هذا المؤتمر.

إن الغاية من هذا المؤتمر غاية نبيلة تمثلت في المصادقة على مشروع برنامج الجزائر المستقلة، وتعيين القيادة التي ستتكفل بتطبيق هذا البرنامج خلال المرحلة الإستثنائية أو المؤقتة.

لقد تم التعجيل في البرنامج المهم والذي يطمح الى بناء دولة حديثة وتم تحضور قاعدة واسعة تمتد عبر كامل التراب الوطني، وتضم مجاهدي الداخل والخارج، ومن الأشياء التي أدت إلى تعجيل هذه الدورة هي معاينة الإصلاحات العاجلة التي ستمنح إلى المكتب السياسي من طرف المجلس الوطن للثورة الجزائرية بحيث يكون مقيم بالعاصمة بعد تحضير الاستفتاء ويكون ممثلا

[1] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص128.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص187.

للسلطة العليا ولجبهة التحرير الوطني[1] خلال الفترة الانتقالية االممتدة من وقف اطلاق النار إلى مؤتمر الجبهة، وبهذا يكون المكتب السياسي هو المتحكم في الهيئات العليا التي تسعى الجزائر لإنشائها، ويكون له تحكم كامل في مستقبل البلاد فالذي يجوز على الاغلبية يضمن التحكم التام في مصير البلاد[2].

انطلقت أشغال الدورة في 27 ماي ، حضره 52 عضواً من قيادة الثورة[3]، تم انعقاد الدورة في قاعة مجلس الشيوخ[4]، برئاسة السادة المكلفون بالنقاش وهم محمد بن يحي رئيساً ومساعدوه علي

كافي وعمر بوداوود بالاضافة الى بقية الأعضاء الحاضرين[5].

وقد تغيب البعض عن المؤتمر وتم التصويت في مكانه، تجلى ذلك من خلال الأصوات الزائدة التي بلغت 64 صوتاً بمعنى أن هناك 12صوتاً إضافية جاءت عن طريق الوكالات[6]، وهناك من حضر المؤتمر ولم يصوت وهما حسين آيت احمد ومحمد بوضياف لأنهما رفضا عضوية المكتب السياسي مع أحمد بن بلة إذ كان يريد استغلالهما لإنهاء الحكومة الجزائرية المؤقتة[7].

وقد كانت كل ولاية تمتلك وكالات نوابها والممثل الولائي لها له الحق في الانتخاب لهم، وأن كل عضو له الحق بصوت واحد أثناء الانتخابات[8]، أتى العقيد الزبيري بثلاثة وكالات من الولاية الاولى سلمها إلى رئيس المؤتمر يوماً قبل الاجتماع، بينما لخضر بن طوبال رفض وكالته وتحجج أنها

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص12-13.
[2] نفسه، ص14.
[3] للاطلاع على قائمة الأعضاء الحاضرون في المؤتمر ينظر الملحق رقم 02، ص73-74-75.
[4] للاطلاع على قائمة ترتيب أعضاء المؤتمر في قاعة مجلس الشيوخ ينظر الملحق رقم 03، ص76-77.
[5] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010م، ص190.
[6] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص187.
[7] سعد دحلب، المصدر السابق، ص172.
[8] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص278.

أتت متأخرة كان رده قاسياً عليه إذ ساعده أحمد بن بلة قائلاً:" عنده وكالات ومن حقه التصويت كالبقية"[1].

ثالثاً: سير أشغاله.

يعتبر المجلس الوطني الأخير للثورة الجزائرية سلسة من التراكمات إمتدت واشتدت طيلة سنوات الكفاح لتنفجر في نهايته، وقد يرجع تاريخ الخلافات لعودة النقاش حول مجموعة من القضايا كمؤتمر الصومام، والتنافس على من يحكم[2].

من عيوب هذا البرنامج أنه كتب على عجل ولم تحدث مناقشة قوية بين الأعضاء لأنه مهم جداً لمستقبل البلاد رغم أنهم كانوا يمتلكون الثقة الكاملة في المجلس الوطني للثورة[3].

تمت المصادقة على البرنامج بالإجماع دون أي اعتراض أو مناقشة حادة ولم يغير منه شيئ تحدث علي كافي في قوله:"وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة "[4].

وقد دام هذا النقاش حول المشروع مدة 03 أيام فقط 29و30 والفاتح من شهر جوان من سنة 1962م، فقد تم قراءة هذه النصوص وكانت المناقشة فقط على العموميات[5]، ومن اهم النقاط الواردة فيه لبناء الجزائر المستقبلية وهي:

- في المجال الاقتصادي: ضرورة إقامة إصلاح زراعي بالاضافة إلى التصنيع تحت غطاء القطاع العام، أما القطاع الخاص فهو تحت الرقابة من أجل تجنب انشاء طبقة بورجوازية.
- في المجال الاجتماعي: ضرورة التعليم والقضاء على الجهل والأمية وتأميم الطب وحرية المرأة.

---

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص278.

[2] عبد الله مقلاتي، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، د ط، شمس الزيبان للنشر، الجزائر، 2013، ص446.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص171.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص ص288-289.

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص19.

- الاشتراكي: إتخاذ مبدأ الاشتراكية.
- الحزب: أصر بن بلة على مبدأ الأحادية الحزبية فاعترضت اللجنة على قراره وامتنعت عن إدراج الحزب الواحد بحيث يرسم الحزب الخطوط الكبرى لسياسة الأمة ويوحي بعمل الدولة.
- الشعوبية: وضع البرنامج تركيزه على تقديس الشعب وتمجيده[1].

بالرغم من أهمية البرنامج إلا أنه لم يناقش بجدية تامة، ربما لأن بعض الأعضاء لم يكونوا في مستوى الخوض في المسائل، أو أن الأمر يعود الى عدم الإهتمام بالمداولات ذات الطابع الإيديولوجي والفكري[2].

وفي حقيقة الأمر أنه لم يعد برنامج واحد يناقش بل عدت مجموعة من المشاريع وهي كالآتي:

مشروع برنامج قدمته هيئة الاركان العامة.

مشروع برنامج قدمته فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا.

مشروع برنامج قدمه الحاج بن علا.

مشروع برنامج قدمته لجنة الحمامات التونسية[3].

أما عن انتخاب المكتب السياسي الذي وجهت له كل الجهود لتسير المؤتمر فهنا اندلعت الشرارة بين الإخوة وتعالت الأصوات وامتزجت بكلام الغضب والرغبة في الانتقام بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان.

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص105-106.
[2] علي هارون، المصدر السابق، ص25.
[3] نفسه، ص25.

المبحث الثاني: معيقات المؤتمر وسلبياته.

أولاً: القوى المتصارعة داخل المؤتمر حول المكتب السياسي.

تجلت الصراعات بين الأخوة التي امتدت لتحالفات سابقة فظهر الصراع بين ح.ج.م وبن بلة وقيادة الأركان، فالمكتب السياسي هو الذي يشرف على المرحلة الإنتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي، فالقطب الاول ضم أعضاء ح.ج.م ما عدا محمد خيضر ورابح بيطاط وبن بلة والولايتين الثانية والثالثة من جهة، ونجد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاط ومحمدي السعيد من ح.ج.م وقيادة الأركان المدعمة من جيش الحدود[1].

قدم محمد خيضر وبن بلة قائمة تضم سبعة أعضاء المقترحين لعضوية المكتب السياسي وقد عرضت على المجلس الوطني للثورة[2]لكي تنهي ح.ج.م، مع العلم أن أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ستمنح لها مهمة القيادة الجماعية والتي تمتد من تاريخ تقرير المصير إلى حين انتخاب مجلس وطني تأسيسي، وهذا الأخير تعين رئيس حكومة مؤقتة وسن قوانين ووضع دستور لجزائر المستقلة.

وفي الثالث من جوان تم تحديد لجنة مكلفة بوضع مهام المكتب السياسي وتعيين الاشخاص المشكلين له وهم: الحاج بن علا، محمد يحي عمر بوداوود، وقاضي تحت اشراف محمد بن يحي ومهمتها الشروع في فتح باب التشاور حول تشكيل المكتب الساسي في اللجنة العلنية[3]، وقد اقترح المجلس لجنة لسبر الآراء تحصل على الأقل ثلثي الأصوات، مع العلم أن اللجنة تلقت عدة اقتراحات[4].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص107.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص172.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص25.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص112.

حاولا كل من بن بلة وخيضر انهاء الشخصيات القديمة، ولقيا معارضة من طرف بوضياف وآيت أحمد ورفضا الاتفاق معهما واستحال جمع الأغلبية القانونية لتعيين المكتب السياسي[1].

وهناك فريق الحكومة الجزائرية المؤقتة الذين بدورهم كانوا يريدون رفع عدد الأعضاء وتوسيع المكتب السياسي بإضافة عناصر جديدة من الجيش كان يرفضها أصلاً على سبيل المثال كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف وبن خدة[2].

وقد دار النقاش حول هذين الرأيين وتوقفت دورة المجلس دون الوصول إلى ادنى اتفاق يذكر، وقد تبين لكل طرف ان كل اقتراح يستفز به الآخرين لأن بعض الشخصيات المهمة كالباءات الثلاث رغم أخطائهم فلهم وزن كبير في الثورة، وحتى الرئيس بن خدة فرغم أنه كان ضمن كل الاتفاقيات إلا أن طرف بن بلة وخيضر قد الغياه وخلفه محمد سعدي.

كانت لجنة الاستشارة تسمع آراءهم فرداً فرداً حول تكوين المكتب السياسي، وقد تحدث الطاهر الزبيري مع محمد خيضر بأنه يريد الزعماء الخمسة بالاضافة إلى الباءات الثلاث، ولأن هيئة الأركان رفضت الأمر قطعاً وأكدت إبعاد الباءات الثلاث عن المكتب السياسي، وانهم يريدون المسجونين بالاضافة الى العقيد محمد السعيد والحاج بن علا[3].

ومن الملاحظ أن هذا التشكيل على تلك الإرهاصات وتلك الخلفيات أدت الى حرب أهلية لأن التشكيل المفروض من طرف هيئة الأركان لم يتوفر على أي أداة إلى الانسجام حول الإختبارات السياسية وذكر:" اذا كان مؤتمر الاجماع يضم جميع أنواع التيارات وجميع المدارس السياسية خاصة منها التي توغلت في صفوف الثورة بتكتم وتستر إنتهازيين"[4].

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص172.

[2] نوال بن عيسى، أزمة صائفة 1962بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013-2014، ص41.

[3] طاهر زبيري، المصدر السابق، ص278.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص289.

كما نشير أيضا بخصوص القيادة فعند اثرائها احتدم النقاش بين مختلف الاتجاهات، حيث تجلى رأيين متصارعين حول تفسير القانون لجبهة التحرير بشأن القيادة وأن تتكفل ح.ج.م بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية[1].

أمام هذا الاختلاف القائم عارض بوضياف فكرة تشكيل المكتب لسياسي بهذا الطرح ما لم ينظر في قضية الصراع الايديولوجي ومبدأ القيادة الجماعية، وللخروج من مرحلة التوقف والانسداد، إقترح قيادة من سبعة إلى عشرة أشخاص تكون في مستوى تأسيس حزب شعبي خال من النزعة العنصرية، ويقصد بذلك أحمد بن بلة واشترط أن تكون قيادة عسكرية وسياسية تشرف على جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج[2].

لقد عارض كل من بومدين ومنجلي فكرة القيادة، وتدخل كريم بلقاسم واقترح بدوره تشكيل لجنة محددة تقوم بدراسة ومعاينة أعضاء المجلس الوطني للثورة حول القيادة الجديدة، مشترطا أن تكون مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر عام لجميع الأطراف من القمة الى القاعدة، أما عبد الحفيظ بوصوف فقد أكد من خلال تدخله أن الثورة تريد قيادة لها منهج وخطة عمل ظاهرة وواضحة ومحددة لهدفها بدقة[3].

وقد أشار سليمان دهليس أن هذه النقطة تشبه اللاشرعية التي سادت مؤتمر الصومام حيث تم تغييب دور المجلس الوطني للثورة الذي مهمته مراقبة الهيئة التنفيذية وهي الحكومة الجزائرية المؤقتة، واشترط أن يكون في المكتب السياسي ثلاثة نقاط أساسية بارزة وهي: الايديولوجية، حزب، قيادة وفي حالة افتقاد العنصرين خاصة الاول والثاني لا يمكن للقيادة أن تكون شرعية،لأن قيادة دولة يجب أن يتوفر حزب قوي لارساء دولة ديمقراطية[4].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص112.

[2] نفسه، ص113.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص290.

[4] حكيمة شتواح، الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، بحوث ودراسات، ص153.

أراد سعد دحلب تشكيل قيادة محدودة العدد لها مسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة، وحول أعضاء هذه القيادة طالب العقيد الزبيري بضرورة إشراك بعض قادة الولايات فيها[1].

وأمام هذه الإختلافات حول تشكيل المكتب السياسي، نستنج أنه لم تكن للثورة أو للقيادة الجديدة معالم واضحة حول كيفية الإنتقال إلى تأسيس الدولة الجزائرية بعد أخذ استقلالها من فرنسا، وقد أثار تشكيل المكتب السياسي جدلاً مطولاً منذ اليوم الأول، فالباءات الثلاث و ح.ج.م قد وجَّه إليهم بن بلة ورفاقه من هيئة الأركان انتقادات لاذعة واشتد الشجار الى غاية تأسيس المكتب السياسي[2].

وقد تواصلت النقاشات حول خصائص هذه القيادة إلى غاية 05 جوان دون الوصول إلى أي نتيجة، بعدها تم تأسيس لجنة تقوم بتحديد مميزات وخصائص المكتب السياسي وتعيين أعضائه وجميع الإقتراحات أبرزها إقتراح أحمد بن بلة المساجين الخمسة، محمد السعيد والحاج بن علة وأما كريم بلقاسم فقد اقترح المساجين الخمسة بالاضافة إلى الباءات الثلاث وسعد دحلب[3].

فكل جهة ترى الطرف الآخر طرفاً مستفزاً لها، وبمجرد ان اطلع عليها بوضياف وحسين آيت أحمد قررا أنهما لن ينضما إلى المكتب السياسي بالطرح المقدم من طرف أحمد بن بلة، لأن بوضياف يرى أنه في وضع الأقلية المشكلة للمكتب السياسي لأن الاعضاء الأربعة الباقية أنصار بن بلة وأن وضعه مع صديقه حسين آيت أحمد من غضب فقط[4].

وكما أن بن بلة لن يقبل أعدائه وهم كريم بوصوف وسعد دحلب إذ رفضت هيئة الأركان هذا الطرح لأنها كانت تخطط لانهاء ح.ج.م وإزالتها عن طريقها نحو السلطة، وأثناء المشاورات والمناقشة لم تحصل أي قائمة على الثلثين[5].

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص172.

[2] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص153.

[3] نفسه، ص154.

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص112.

[5] نفسه، ص112.

وما كادت أن تنهي هذه اللجنة مهامها وتنتهي من معضلة المكتب السياسي حتى انتقلت أزمة الصراع إلى أروقة الفندق وظهر للعلن فريقين متخاصمين متصارعين هما اتجاه بن بلة المتحالف مع قيادة الأركان وبعض أعضاء الولايات، والاتجاه الآخر هو ح.ج.م إذ أراد بن بلة فرض رأيه واقصاء الباءات الثلاث[1].

وفي هذا الوضع الحرج والمتأزم تم التدخل من طرف اثنان وعشرون شخص[2] لحل هذه المشكلة وايجاد حل يتقبله الجميع، بحيث بعد اجتماعهم تم الإتفاق على حل يتشكل من مكتب سياسي يتكون من سبعة أشخاص هم المساجين الخمسة بالإضافة إلى العسكريين الثلاث، لكن بن بلة رفض هذه التشكيلة رغم انسحاب بوصوف وبن طوبال من هذا المكتب[3]، أورد علي هارون قائلاً: " أنه لمن الصعب جداً ان يحدث التوافق والتفاهم السريع، بين خمسين رجلاً جاءوا من العمل السري والجبال والسجون أو من المحتشدات، يجتمعون لأول مرّة، ولإتخاذ قرار له أهمية تاريخية قصوى"[4].

واصلت اللجنة عملها لكنها في يوم 04 جوان دعي المؤتمرون إلى جلسة وذكر مقرر اللجنة محمد الصديق بن يحي قائلاً: "لقد استمعنا إلى اراء كل الأعضاء في المجلس في ضوء هذه الآراء حاولنا أن نعرض على الإقتراع قائمة من شأنها أن تحصل على أغلبية الثلثين ... وانه لمن واجبنا الاليم أن نخبركم أننا قد اخفقنا في مهمتنا. وعليه فنحن نقترح عليكم، ودون أن نفتح أي نقاش، تعيين لجنة أخرى"[5].

ثانياً: نهاية مؤتمر طرابلس.

بعد اللغط الكبير حول تشكيل المكتب السياسي وما ذكرته اللجة المشرفة عليه بأنها لا تستطيع العمل في هذا الجو، وانها فشلت في مهمتها واقترحت عليهم أن يعينو لجنة أخرى، ظهر

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص24.
[2] علي كافي، المصدر السابق، ص ص289-290.
[3] نفسه، ص290.
[4] علي هارون، المصدر السابق، ص29.
[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص113.

الجدال والصراع من جديد بحيث ظهرت للعلن الأحقاد القديمة المتراكمة عبر الثورة التحريرية فبدأت رحلة البحث عن الحصول على الأغلبية وهو الثلثين فبدأت بما يعرف بالوكالات[1].

وفي يوم 05 جوان 1962 رجعت الجلسات والنقاشات من جديد في جو ساخن حول مشكلة الوكالات لأنها ستحسم المكتب السياسي الذي سيشكل، وقد جاءت إلى المؤتمر عدة وكالات أتت في صف الحكومة الجزائرية المؤقتة كبوصوف وبن خدة وبن طوبال، فالطرف الآخر كان متخوفاً من استغلالها (بن بلة)، فثارت ثائرة هذا الاخير خوفاً من خروجه صفر اليدين، كانت تعمل هذه النقاشات الحادة لرفع أشغال المؤتمر[2].

بالرغم من تنقل أعضاء المجلس الوطني للثورة إلى طرابلس فمنهم من وكل زملاؤه من طرف قادة الولايات التاريخية، فأصبحت الوكالات تثير الرعب لكل الأطراف المتصارعة، وورقة رابحة لأحد الطرفين بن بلة وبن خدة[3]، تم اندلاع الصراع حول الوكالات عندما طلب الطاهر الزبيري استخدام الوكالات الثلاث، فوجد في طريقه بن طوبال وحدث بينهما نقاش حاد حول رفض هذا الأخير لوكالته متحججاً بعدم استيعانه للشروط القانونية إذ تحدث الطاهر الزبيري في رده على بن طوبال:" ماذا يعني إدارياً متأخر!هل تريدون أن نأتيكم بصحيفة السوابق العدلية أو شهادات ميلاد من البلدية!!"[4].

تم الدفاع عنه من طرف بن بلة حول حقه في التصويت، ولماذا تم امتناع الولاية الأولى التاريخية عن التصويت في حين قبلت الوكالات الاخرى[5]، وتمت مطالبته بإعادة النظر في وكالة أحد مدعميه وهو طاهر زبيري الذي يمتلك 03 وكالات للرواد اسماعيل مصطفى محفوظ، وعمر ملاح، ومحمد الصالح يحياوي، فعند تأخير تسجيلها رفض مكتب المجلس الوطني للثورة تثبيتها وهذا وفق

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص29.
[2] علي كافي، المصدر السابق، ص289.
[3] نفسه، ص290.
[4] طاهر الزبيري، المصدر السابق، ص279.
[5] نفسه، ص279.

النظام الداخلي، فبن خدة اعتبرها إعتداء على القانون واشتعل فتيل الصراع إلى العلن وتدخل صالح بوبنيدر بكلام غير أخلاقي، وتعالت الأصوات داخل المؤتمر وعلقت الجلسة[1].

وقد رأى خصوم بن بلة بأن هذا الأخير إصطنع الفوضى داخل هذا المؤتمر ليخلوا له الجو لمنع التصويت[2]،لقد وصف بن بلة بأنه ضعيف ومتقلب المزاج ومملوء بالشكوك، فاجتمعت كل الأمور لتبين أن هذا الإجتماع مآله الأخير هو الفشل[3].

بعد هذا الإنسداد طرحت عدة حلول للخروج من هذا المشكل حيث اقترح بوصوف على آيت أحمد عرض رئاسة الحكومة المؤقتة على خيضر وفي حدث غير متوقع إذ غادر يوسف بن خدة الاجتماع دون رجعة ودون إخبار مكتب الحكومة المؤقتة[4].

انسحب يوسف بن خدة من رئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة حتى لا يبقى سداً أو عقبة أمام تشكيل المكتب السياسي لأن الطرف الآخر معارض لهم وهو بن بلة المتحالف مع هيئة الأركان العامة وأصبحت عدائيتها علناً، وادخل المؤتمر في جو من الفوضى دون الوصول إلى نتيجة تجمع كل الاطراف[5].

إن ليلة 05 جوان كانت طويلة على الحاضرين في المؤتمر نظراً للأحداث الصعبة من صراعات وسب وشتم بين الإخوة بن بلة وبن خدة وبن علي منجلي والحكومة.ج.م، وقد حاول رئيس الجلسة عمر بوداوود تهدئة الوضع تفادياً لتأزمه، إلا أنه لم يستطع، فهذه الجلسة كانت الأخيرة التي جمعت كل الأطراف وسيقدم عليها صيف الخيبة الكبرى، وقد انتهى الإجتماع على عدم تحكم النفس وفي الألفاظ الموجهة للأشخاص[6].

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط01، 1983، دار الكلمة للنشر، بيروت، ص280.

[2] محمد حربي، المرجع السابق، ص281.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص291.

[4] محمد حربي، المرجع السابق، ص281.

[5] سعد دحلب، المصدر السابق، ص173.

[6] علي هارون، المصدر السابق، ص31.

وَقَدْ شرح بن خدة في بيان لجبهة التحرير الوطني 1964 بسبب مغادرته بقوله:" أن عدم التقدم في مناقشة المجلس الوطني للثورة وعجزه عن تعيين مكتب سياسي وانعدام سلطة مركزية في الظروف الخاصة والحرجة التي كانت تمر بها البلاد، والخوف من أن يغتنم بعض المجازفين هذه الظروف للتنازع على السلطة..."[1]

وذكر أيضاً أنه لابد للحكومة أن تواصل عملها إلى غاية الاستقلال لأن لها وزن داخلي وخارجي وانها عقدت الاتفاق مع ديغول لما يعرف بإتفاقية ايفيان وخوفاً من نشر الفوضى من طرف المتعصبين من الفرنسيين ونشر الاضطراب في أوساط الشعب وخاصة للوقوف في وجه المنظمة السرية OAS لانه بإمكانية تعرض هذا الاتفاق للفشل وتضييع كل الجهود المبذولة لتحقيق الاستقلال[2].

وقد بقي الحاضرون ينتظرون اكتمال ما تبقى، وبعد مرور الوقت القانوني غادر الجميع وبقي بن بلة وحده مع داعميه، إذ فاجأه خبر بأن الحكومة الجزائرية المؤقتة تريد إغتياله، فانتقل إلى بنغازي وسط حراسة أمنية مشددة[3].

ثالثاً: تأزم الوضع بعد مؤتمر طرابلس 1962م.

بعد الأحداث التي جرت في المؤتمر من المستحيل أن يتواصل بشكل عادي، خاصة بعد مغادرة المؤتمرين له، والذين لم يخبروا أي شخص عن رحيلهم، على سبيل الذكر سعد دحلب وبن خدة ومحمد بوضياف وكريم بلقاسم، كانوا يريدون تشكيل القيادة السياسية التي ستشرف على البلاد بعد الاستقلال، ولكن انتهى الاجتماع دون تعيينه وبقيت الامور معلّقة، قبن خدة ودحلب ذهبا الى تونس وبن بلة ذهب إلى القاهرة لطلب الدعم من جمال عبد الناصر[4]، وقد ألح على دخوله للجزائر وإلا سيلقى بمصير فرحات حشاد.

---

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص173.

[2] نفسه، ص174.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص ص292-293.

[4] نفسه، ص292.

أما بن خدة فقد اتجه إلى مقر حكومته في تونس، ودعا إلى إجتماع عام لدراسة الأزمة وايجاد حل لها عن طريق اقتراحين: يتمثل الأول في توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاثة أشخاص إلى مجلسها وهم فرحات عباس وبومدين والحاج بن علا، أما الاقتراح الثاني فيتمثل في تأسيس مكتب سياسي تحت رئاسة فرحات عباس وبن خدة بالاضافة إلى 03 نواب، هم بن بلة، كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، وبعد أخذ ورد تم رفض هذين الاقتراحين وزاد الوضع سوءاً[1].

في ظل هذا الوضع سعى كل طرف لتقوية جهته بدعم من حلفائهما فالولايتين الثانية والثالثة وفيدرالية فرنسا يدعمون الحكومة الجزائرية المؤقتة، والطرف الآخر الولاية الأولى والخامسة تتحالف مع بن بلة وهيئة الأركان من جهة أخرى، فتحالف بن بلة سعى لضم الولاية الرابعة، حيث بعثت هيئة الأركان كلا من احمد بن الشريف وقايد أحمد الى هذه الولاية من أجل ضمهنا كحليف لها ضد الخصم الآخر، لكن لم يحدث ماهو متوقع، بحيث تم اصدار قرار بتوقيفهما، وتم فرض عليهما الإقامة الجبرية بالبليدة، ونفس المصير تلقاه قايد أحمد عند انتقاله للولاية الثانية التاريخية، أما الحلف الثاني الذي تزعمته الحكومة المؤقتة فقد سعت لضم بوضياف وكريم بلقاسم الى جانبها[2].

وبعدها بدأت الأحداث تتوالى بحيث قامت ولايات الداخل بالتنسيق بينها من أجل منح الحكومة الجزائرية المؤقتة هيبتها، وعادت الأمور لمجاريها بتأزم الوضع ودخول الإخوة الاشقاء صراع دموي عرفت أحداثه بأزمة صائفة 1962م[3].

نلاحظ في الأخير أن الإجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية انتهى بدون أي نتيجة، وغادر الجميع وكان كل شخص يبحث عن طريقة للتخلص من الآخر بين الجكومة الجزائرية المؤقتة واحمد بن بلة المتحالف مع هيئة الأركان إذ استعدا الطرفان لمواجهة مسلحة قريبة من الإخوة الأعداء بعد تسارع الاحداث بشكل رهيب وحدثت الأزمة في صائفة 1962م.

[1] سعد دحلب، المصدر السابق، ص171.

[2] نفسه، ص ص177-178.

[3] علي هارون، المصدر السابق، 31.

الفصل الثالث: أبعاد مؤتمر طرابلس 1962على الجزائر غداة الاستقلال وتأزم الوضع.

المبحث الأول: أزمة صائفة 1962.

المبحث الثاني: الصراع على السلطة واقتتال الإخوة الأعداء.

الفصل الثالث: إنعكاسات مؤتمر طرابلس 1962على الجزائر غداة الاستقلال وتأزم الوضع.

بعد التوقيع على إتفاقية ايفيان يوم 18 مارس 1962 أمر بن خدة بصفته رئيساً للحكومة المؤقتة عبر إذاعة تونس بتوقيف جميع العمليات العسكرية، وحكم الجزائر خلال هذه المرحلة هيئة تنفيذية مؤقتة بقيادة عبد الرحمان فارس، وفي ظل الصراع بين ح.ج.م وقيادة الأركان على السلطة بحيث سعى كل طرف لرسم خطة من أجل السيطرة على دواليب الحكم.

أظهر مؤتمر طرابلس جوان 1962 نية كل طرف، بحيث لم يصل إلى إنهاء أشغاله وانسحب بن خدة من المؤتمر كما ذكرنا سابقا، بحيث انبثق عن مؤتمر طرابلس تحالفين الأول تمثله ح.ج.م والولاية الثانية والثالثة بالإضافة إلى منطقة الجزائر، والتحالف الثاني بقيادة بن بلة المدعم من طرف جيش الحدود وهيئة الأركان العامة والولاية الأولى بقيادة طاهر زبيري والولاية الخامسة والسادسة وبعدما تسارعت الأحداث بإجتماعات مختلفة لكلا الجانبين يدين فيهما كل طرف آخر الى غاية ما إن وصلوا إلى الإقتتال الذي عرف بأزمة صائفة 1962م، وخاصة اجتماع زمورة الذي فجر الوضع بينهما بعدما قررت ح.ج.م عزل قيادة الأركان، وهذا القرار كان عبارة عن رصاصة التي أطلقت على الجزائر فاشتعلت حرب الإخوة الأعداء، وهذا ما سنعالجه في الفصل الثالث.

المبحث الأول: أزمة صائفة 1962.

أولاً: أسباب الأزمة وأطرافها.

لقد اختلف الباحثون والمؤرخون حول الأسباب الجوهرية لأزمة صائف 1962م، فالغريب في الأمر انهم اتفقوا على برنامج طرابلس دون استثناء إلا أن بن خدة يرى أن هذه الأزمة هي فقدان الطرف الآخر روح المسؤولية والمغامرة، وغياب العقل وحب السلطة، والوصول اليها بأي ثمن[1].

أما عبد الحميد مهري يؤكد أن أزمة 1962م كانت راجعة الى التباين في الأفكار[2]، فمن خلال الموقفين يتيبين لنا ان هناك اختلاف حول تحديد اسباب الازمة فالأرجح في ذلك هو الا مسؤولية وحب السلطة هو الذي جر الجزائر الى أزمة إقتتال فيها الذين كانوا يقاتلون المستعمر الفرنسي إلى قتال بعضهم البعض.

فالأسباب عديدة ومتنوعة نذكر منها:

1. الطمع في السلطة بدون تحمل العواقب: أن أزمة صائفة 1962 ليست انتصاراً ايديولوجيا لفئة على اخرى أو سياسة على اخرى، بحيث أن مجموعة تلمسان لم تكن ثورية واشتراكية أكثر من مجموعة الجزائر، وأن مشروع ميثاق طرابلس 1962 هو الذي حدد إشتراكية الجزائر وأحادية الحزب بموافقة الجميع دون استثناء، ولكن عن تشكيل المكتب السياسي تم الانقلاب على الحكومة المؤقتة وكان سبباً رئيسياً في ذهاب الشرعية وبتقزيمها فتح الباب أمام المغامرين والانتهازيين للظفر بالسلطة[3].

---

[1] Benkhedda Benyoucef, L'Algérie à l'indépendance : la crise de 1962, Editions Dahlab, Alger, 2000, p55.

[2] عبد الله مقلاتي، عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية، د ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م، ص ص140-141.

[3] Benkhedda Benyoucef, cp-cit, p40.

2. غياب خطة مستقبلية لبناء الجزائر بعد الإستقلال: ذكر بن خدة متحدثاً حول أزمة صائفة 1962بأن المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة لم يقوما بالتحضير الجيد لما بعد الاستقلال، ونجد انعدام مشروع مجتمعي واضحاً للعيان فلا يوجد برامج للتشيد أو البناء فميثاق طرابلس حدد النهج الاشتراكي والأحادية الحزبية وتغير الهدف المسطر في بيان أول نوفمبر 1954"دولة جزائرية ديمقراطية شعبية ذات سيادة في إطار المبادئ الاسلامية".

كانت الولاية الثانية مدركة حجم اللغط حول السلطة فأكدت ضرورة المحافظة على مؤسسات الثورة، كما يجب الابقاء عليها إلى غاية تنظيم مؤتمر حقيقي يوضح ويظهر الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية في البلاد، وهذا حسب ما تضمنه كلام قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر[1].

3. تغيير مخرجات مؤتمر الصومام وهو أولولية السياسي على العسكري، بحيث أصبحت العكس وغيرت إلى أولوية العسكري على السياسي، وقد تم التضحية بعبان رمضان صاحب هذه الفكرة في مؤتمر الصومام وقد كانت الباءات الثلاث: كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف الرجال الآقوياء في الحكومة المؤقتة فنجد أن:

-كريم بلقاسم: مسؤول جيش التحرير الوطني وهو أحد القادة الولاية الثالثة.

-بن طوبال: مسؤول عن جبهة التحرير الوطني وهو من الولاية الثالثة.

-بوصوف: مسؤول على الأمن والتسليح وهو من الولاية الخامسة.

بحيث هؤلاء الثلاثة كان لهم وزن كبير داخل الجزائر وفي الحكومة المؤقتة، ولم تستطيع الحكومة المؤقتة الاتصال بالولايات نظراً للمشاكل الداخلية لجيش التحرير الوطني[2].

4. أجهزة القيادة خارج الجزائر: لقد كانت أجهزة الثورة المنبثقة من مؤتمر الصومام في عهد الثورة كلها كانت بالخارج، بحيث كانت لجنة التنسيق والتنفيذ 1957والحكومة المؤقتة 1958 وقيادة جيش التحرير الوطني، والمجلس الوطني للثورة هي التي سيطرت على الثورة وإحتكرت

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص286.

[2] Ben khada, op-cit, p74.

السلطة لصالحها. فجيش التحرير كان منقسما إلى قسمين جيش الولايات المنبثق من مؤتمر الصومام 1956، وجيش التحرير الحدود التي كانت قياداته في تونس والمغرب وما اورده بن خدة في الصراع الذي كان بين أحمد بن بلة ومحمد بوضياف خلال مؤتمر طرابلس الآخر كان على من يتزعم جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال، فالأول يرى أنه أحد مؤسسي المنظمة الخاصة، والآخر يرى نفسه أنه منسق مجموعة الـ 22 التاريخية واللجنة الثورية للوحدة والعمل، وان غياب القيادة في الداخل أحدث انقلاباً أمنياً رهيباً وأصبحت كل ولاية تعمل لمصالحها الشخصية[1].

وقد ذكر لخضر بورقعة أن الشقاق قد استفحل فيها وخاصة في مؤتمر طرابلس وأنهم اتخذو موقف الحياد وأن حب السلطة والزعامة لا تهمهم خوفاً من وقوع مأساة أخرى، وقد ذكر أيضا أن القايد أحمد طلب مساعدتهم، إلا أنهم رفضوا لأنهم كانوا داخل الوطن وبعيدين عن الصراع الذي كان بينهما ولا نستطيع ان نُصوب بنادقنا إلى إخوتنا وسنلتزم الحياد[2].

وفي اجتماع زمورة بالولاية الثالثة 26 اوت 1962 طُلب من الحكومة المؤقتة عدم الدخول للجزائر إلا بعد توحيد الفرقاء في الخارج خوفاً من حدوث حرب أهلية، وقد ارسل عقيدين هما حسان ومحمد اولحاج والدكتور سعيد هرموش للالتقاء مع بن بلة بالمغرب الاقصى وطلبا منه توقيف تحركاته بين القاهرة والمغرب، وان يسعى إلى جمع الإخوة قبل الدخول للجزائر لكن دون جدوى،وقد منح له تقرير أجتماع زمورة لكنه لم يصغ إليه[3].

إن من أسباب أزمة صائفة 1962هو انتشار فِرق متصارعة داخل العاصمة مستنداً على العبارات النارية اتي أطلقت على السيارة التي كانت تقل عمر اوصديق والنقيب سي علي والنقيب محمد، مساعدي عز الدين هذا الأخير ارسلته ح.ج.م ليسير الجزائر المستقلة في حين توفى النقيب محمد متأثر بالعبارات النارية التي أطلقت عى سياراتهم.

---

[1]Ben khada, op-cit, p75.

[2]لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على إغتيال الثورة، تح: صادق بخوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط02، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص ص101-102.

[3]نفسه، ص ص102-103.

وأيضاً من الأسباب التي ساهمت في انفجار الوضع حسب رأي علي هارون هو إجتماع زمورة الذي من مخرجاته أن طالب الحكومة المؤقتة بالتنديد بأعضاء هيئة الأركان العامة وقام أيضا بحصر المهمات المقبلة كتحضير قائمة المرشحين للمشاركة في الجمعية التأسيسية، وقد ذكر المؤرخ أن هناك عدة نقاط سلبية ساهمت في تفجير الوضع منها:

-مصير البلاد مبني على الجمعية التأسيسية ومن مرشحين من قائمة واحدة.

-تم فيه إقصاء كل هيئات جبهة التحرير الوطني.

-امر بالتحاق جيش الحدود بولاياته الأصلية ولم يعرفوا أن جيش الحدود مدرب ومجهز[1]

أما القطرة التي أفاضت الكأس هي إقالة هيئة الأركان من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة 30 جوان 1962 وطلبت من كل الضباط والجنود بالإنضباط تحت سلطتها وجردت هواري بومدين والرائد منجلي وسليمان من رتبهم، فهذه التصرفات لم تكن تضع لها عواقب؟

وقد صرحت هيئة الآركان العامة أن العزل غير قانوني، وأن المجلس الوطني للثورة هو المخول له اتخاذ هذا القرار، وفي نفس البيان طالبت هيئة الأركان جيش الحدود بالإستعداد ولن يطيعوا الا قادتهم العسكريين، وانتشر الخبر في الجزائر العاصمة كالصاعقة خوفاً على مصير الجزائر.

وما يلتفت الانتباه، ما أورده العقيد طاهر زبيري ما قاله له هواري بومدين بعدما التقى به في تونس فسأله:" ما العمل الآن؟ فقال بومدين إرجعوا الى مكانكم واجعلوا السلطة نصب اعينكم" وكان بومدين يريد أخذ السلطة من ح.ج.م بأي ثمن.

وبالتالي يظهر لنا أن حب السلطة والزعامة وغياب روح المسؤولية كان سبباً رئيسياً في أزمة صائفة 1962م.

بالإضافة الى أن هواري بومدين ذهب مع طاهر زبيري لبسكرة للإلتقاء بالعقيد شعباني قائد الولاية السادسة، وتحدثا معه على ما حدث في مؤتمر طرابلس الذي غاب عنه، وانتهى اللقاء

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص ص81-82.

بعلامات الغضب على العقيد شعباني واصفاً الحكومة المؤقتة بالوزراء السياسين الانتهازيين وسماهم بالطابور الخامس، وضمه في الأخير العقيد بومدين وقوف الولاية السادسة إلى جانبه ضد الحكومة المؤقتة[1].

أما عن أطراف الصراع فقد بدأت التحالفات والعمل على السيطرة على السلطة بعد إعلان الاستقلال مباشرة إلى غاية وصولها إلى حرب أهلية حقيقية بين جماعتين كل جماعة ترى نفسها أن لها الأحقية في السيطرة على الحكم، وتولد الصراع بين مجموعة تلمسان ومجموعة تيزي وزو خاصة بعد دخول الطرفين إلى الجزائر.

قرر نائب رئيس الحكومة المؤقتة الدخول للجزائر، وغادر أحمد بن بلة العاصمة المصرية ليحط الرحال بالرباط، والتقى برفيقاه رابح بيطاط ومحمد يزيد لانهما مبعوثا بن خدة بالإضافة إلى وجود خيضر بالرباط و انعقد أمل كبير لاجتماع الأربعة لكنه فشل[2].

ثانياً: الاتفاق مع منظمة O.A.S.

تزايدت الخلافات والأحقاد الحادة بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان والذي جرت بين الوفد المتمثل من عبد الرحمان فارس وشوقي مصطفاي الذي يمثل الهيئة التنفيذية المؤقتة، والوفد الآخر المتمثل في زعيم المنظمة O.A.S جان جاك سوزيني بطرابلس في تاريخ 7جوان 1962 بواسطة الليبرالي جاك شوفالي الذي تم في منزله بهدف الوصول إلى اتفاق بين الطرفين.

أثار عبد الرحمان فارس الموضوع مع بن بلة ومحمدي السعيد ومحمد خيضر حاول بن بلة الامتناع من إظهار موقفه في الموضوع، لكن بعد إلحاح شوقي مصطفاي عليه قال: "نحن هنا أقلية، الأغلبية في تونس، ولها أن تتخذ القرار وعندما تتخذ الأغلبية موقفا فإنه يلزم الحكومة بأكملها"[3].

[1] طاهر زبيري، المصدر السابق، ص281.
[2] علي هارون، المصدر السابق، ص281.
[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص119.

وبعد مغادرة الوفد إلى تونس عقدت الحكومة المؤقتة اجتماع لمناقشة وشرح الموقف من طرف عبد الرحمان فارس وشوقي مصطفاي الذين تقبلوا الموافقة، إلا أن بن خدة تدخل وأوضح حدود الموافقة بقوله: لا تمسوا اتفاقيات ايفيان ولا تقبلوا أي تنازل يمكن أن يفسر في هذا المعنى.

وفي يوم10 جوان بعد عودة أعضاء الهيئة التنفيذية إلى روشي منه (بومرداس حالياً) برفقة كريم بلقاسم، بينما كان بوضياف في سويسرا لتلقي العلاج، أرسل كريم مبعوث لبوضياف ليلتحق به بعد قيام الحكومة المؤقتة بتقديم طلب للسلطات الفرنسية بالسماح لدخول ثلاثة وزراء لمساهمتهم في تطبيق اتفاقيات ايفيان، لكن في الحقيقة كان الهدف من دخول الوزراء استئناف الاتصال مع الولايات والتحضير لعودة الحكومة بعد تقرير المصير[1].

بعد دخول بوضياف لإيجاد الحل الذي يمنع التدمير الشامل الذي كانت منظمة OAS تتوعد به وتهدد في حال عدم الاتفاق، وفي يوم 17 جوان رافق شوفالي شوقي مصطفاي الذي كان متمسكا باتفاقيات ايفيان، وتأكيده بإصدار بيان يتضمن عبارة OAS مقابل وقف الإرهاب الممارس[2].

وجه شوقي مصطفاي نداء للأوربين على أمواج الإذاعة كان موجهاً بالخصوص لقادة الـ OAS، أكد فيه على ضرورة المشاركة الجماعية في حفظ النظام العام للبلاد، وفي المساء أعطت قيادة الOAS قرار بوقف القتال لمجموعتها الإرهابية على لسان جان جاك سوزيني.

وبعد إعلان الاتفاق قام بن بلة ومحمد خيضر ومحمدي السعيد بإدانة شوقي مصطفاي من طرابلس باعتبارهم أن الحكومة ليست لها أي علاقة بهذه الأمور، وأعلن آيت أحمد أن دور الحكومة يقتصر على ضمان حفظ الأمن وتوفير الظروف الملائمة لاستفتاء تقرير المصير وهذا يرجع إلى تهور مصطفاي وتجاوزه في اختراق القوانين خاصة منها العفو عن أعضاء منظمة الـOAS وإشتراك الأوروبين في قوات حفظ الأمن[3].

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص120.
[2] نوال بن عيسى، المرجع السابق، ص56.
[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص122.

وبعد جميع التصريحات بين ما هو مؤيد من جهة وما هو معارض من جهة أخرى إذ كان التفاقم على الاتفاقيات مشحون بالخلافات وبموافقة كل من كريم وبوضياف التسوية على المنظمة، استغل ذالك المعارضون للحكومة وتعاملهم بالتواطؤ معها. دفع هذا الموقف بشوقي مصطفاي وأعضاء الجبهة الآخرين بالإستقالة يوم 27جوان من الحكومة المؤقتة.

وفي هذه الظروف المتأزمة نتساءل كيف واصلت الحكومة المؤقتة عملها وكيف تقرر إعادة تقرير المصير؟

ثالثاً: إجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان.

في ظل النزاع القائم بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وتقهقر الأوضاع التي دمرت مبادئ السلطة وخلقت فراغاً سياسياً بين ولايات الداخل ومحاولة لحل الأزمة المعاشة، قررت ولايات الداخل تنسيق إجتماع في الولاية الثالثة بمنطقة زمورة[1] يومي 24-25 جوان 1962 الذي تزعمه صالح بوبنيدر[2]، حضره مندوبو كل من الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر المستقلة، وفدرالية فرنسا وفيدرالية تونس والمغرب وقد تغيب عن الإجتماع الولاية السادسة، بينما الولاية الخامسة الذي قائدها العقيد عثمان تحجج برزنامة عمل مكثف له[3].

بعد مناقشة الأوضاع التي خلفها المجلس الوطني للثورة تأكد للحاضرين في الإجتماع على الإنسداد والإخفاق الذي حل بالحكومة المؤقتة وفقدانها للسلطة والسيادة وتعميق الهوة بينها وبين هيئة الأركان العامة بسبب الطموحات السياسية والسلطوية لكل منهما على حساب الآخر[4]، ولهذا قرروا تشكيل لجنة تنسيق تستند لها مهمة إعداد لائحة المرشحين للمجلس التأسيسي، والالتزام بالوحدة إلى غاية الانتخابات، ولن يتخذوا أي موقف لصالح شخص أو جماعة ما في

[1] زمورة: مدينة صغيرة تقع نواحي منطقةسطيف، أهم مقاتل الثورة الجزائرية.

[2] زيبحة زيدان، المرجع السابق، ص157.

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص286.

[4] محمدي محمد، الإجتماعات والمؤتمرات الثورية وأهميتها بالنسبة للمسيرة الكفاحية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 اجتماع منطقة زمورة 24-25 جوان 1962 أنموذجاً، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، مجلة متون، مجلد 11، ع، 10 أفريل 2020م، ص12.

الحكومة[1]، وتنظيم إدماج وحدات لجيش التحرير المعسكرة في الحدود ضمن الولايات التابعة لها وتوفير الوسائل الضرورية لإدخال الأسلحة والذخيرة المكدسة بالخارج[2].

وقصد مواجهة دسائس هيئة الأركان أعلنت اللجنة حالة الطوارئ على كامل التراب الوطني وطالبوهم بأخذ الاحتياطات للدفاع عن بلدهم إلى حين إرساء المؤسسات النهائية للبلاد[3].

كانت هذه القرارات تتعلق بالتوجيهات العامة، فقد أسند المجلس نفسه الى أهلية الحسم في أمور المستقبل المقرب على الصعيدين السياسي والعسكري واتخاذ قرارات تحدد مصير البلاد[4].

وبالرغم من نداء اللجنة إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قادة الثورة إلا أن الولايات الغائبة لم تتخذ أي موقف، بينما أعضاء الحكومة وافق معظمهم على القرارات في حين كان رد خيضر وبن بلة متعسفاً، حيث قدم خيضر استقالته وغادر بن بلة إلى القاهرة دون علم رئيس الحكومة بذالك[5].

كان المجتمعون في زمورة مستائين من نشاط العربي براجم ورابح بلوصيف لصالح قيادة الأركان في شرق البلاد، ونشاط ياسف سعدي في العاصمة وزملائه المؤيدين للحكومة الجزائرية بينما عارض عز الدين بن بلة وكانت الولايتان الثانية والثالثة مرتبطتين ببن طوبال وكريم وبالتالي ضد بن بلة وأنصاره[6]، فقد زاد إجتماع زمورة من تأزم الأوضاع.

وفي اليوم الأخير من إجتماع زمورة تفاقمت المعارضة بين التحالفين التواقين الى السلطة، وتعالت الأحقاد الشخصية والمكائد[7]، فحمل الرائد عز الدين والرائد حميمي والدكتور سعيد حرموش وعمر بوداوود قرارات الإجتماع، وذهبوا به إلى تونس لإطلاع الحكومة عليها، كانت

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص123.
[2] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص157.
[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص287.
[4] علي هارون، المصدر السابق، ص71.
[5] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص157.
[6] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص113.
[7] محمد حربي، المصدر السابق، ص288.

فكرة عزل قيادة الأركان واردة من تونس لبعض الوزراء وفي ذات اليوم انعقد إجتماع للحكومة وتقرر فيه مقررات اجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان[1].

اشتد التوتر حول النقطتين فوافق بوضياف وآيت أحمد على قرارت زمورة وعارضها كل من بن بلة وخيضر، أما النقطة الثانية فأراد بن خدة عزلها وأيدوه الأغلبية أما بن بلة وخيضر فثار غضبهما، إذ غادر بن بلة القاعة وقدم استقالته وغادر الى الرباط[2].

وفي يوم 30 جوان وجَّه بن خدة نداء إلى جيش التحرير أعلن فيه عزل قيادة الأركان وتجريد بومدبن ومنجلي وقايد من رتبهم، وأمر برفض ما يصدرونه من قرارات وأوامر، وقد أعلن بن بلة بأنه لا يستطيع الموافقة على قرار الحكومة، وتوجيه أمرية للجنود والضباط بملازمة وحداتهم وعدم الامتثال للضباط المعزولين والامتثال لتعليمات الحكومة المؤقتة فقط[3].

في الوقت نفسه أعلنت قيادة الأركان بعدم شرعية قرار بن خدة والمجلس الوطني للثورة هو الوحيد المسؤول عن عزلها[4]، أما الحكومة وأنصارها فنادوا بشرعية العزل تستند للسادة الـ22 من القانون الأساسي للجبهة الوارد ان الحكومة المؤقتة تعين الضباط السامين وأعضاء قيادة الأركان ورؤساء البعثات في الخارج وتعين في مناصب المسؤولية[5]، انتهى شهر الصراعات والخلافات بضعف الحكومة المؤقتة لكثرة انقسامها وبعزل قيادة الأركان[6].

---

[1] نوال بن عيسى، المرجع السابق، ص58.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص125.

[3] سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التاريخ تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، سيد علي أحمد مسعود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، قسم التاريخ، 2018-2019م، ص221.

[4] نوال بن عيسى، المرجع السابق، ص59.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص226.

[6] إيمان لمشلفق وعائشة طلباوي، مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962م، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر،إشراف: كمون عبد السلام، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 2018-2019م، ص72.

هكذا كان الوضع نهاية شهر جوان عشية الإستقلال بضعف الحكومة المؤقتة لكثرة انقسامها، وعزل قيادة الآركان الذي أثار غضب خصومها وزودهم بذرائع إضافية لمهاجمتها واتهامها بنية تصفية جيش التحرير، إذ تحول الصراع من صراع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ألى صراع بين مجموعتي تلمسان وتيزي وزو.

المبحث الثاني: الصراع على السلطة واقتتال الإخوة الأعداء.

أولاً: اجتماع تلمسان وتطور المواجهة بين الطرفين.

في آخر شهر جوان كانت الحكومة أكثر إنقساماً باتخاذها قرار عزل قيادة الأركان ازداد الوضع تأزماً، وبعد استفتاء تقرير المصير في الفاتح من شهر جويلية تم إعلان الإستقلال يوم 3 جويلية وفي يوم 5 جويلية جرت الاحتفالات الرسمية بهذا النصر العظيم بسيدي فرج[1]، وفي خضم الاحتفالات الشعبية الصاخبة، كانت القوى التصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة، حيث بدأت طلائع جيش الحدود تتوغل إلى الداخل وتمكنت الوحدة 19 بقيادة عبد الرزاق بوحارة من أن تعسكر في سوق أهراس بدون أي إعاقة، أما على الحدود المغربية فقد دخل 15 ألف شخص إلى الولاية الخامسة بعد أن كانوا بوجدة تحت قيادة بومدين، وبذلك تم تشكيل ما يعرف بتحالف تلمسان الذي يضم الى جانب بن بلة وهيأة الآركان كلا من الولاية الأولى والخامسة[2].

انقسمت جبهة التحرير الوطني إلى قسمين، وتحول الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين ، وجماعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، حيث ضمت جماعة تلمسان كل من رابح بيطاط ومحمد خيضر ومحمدي السعيد، فرحات عباس وأحمد بومنجل وأحمد فرانسيس، وانضم إلى فريق بن بلة أيضا العقيد اوعمران وياسف سعدي، وتسيطر على قوات جيش الحدود والولايات الاولى بقيادة الطاهر الزبيري، والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني.

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، المصدر السابق، ص85.

[2] حكيمة شتواح، الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص159.

اما جماعة تيزي وزو ضمت الى جانب رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة كل من آيت أحمد وبن طوبال وسعد دحلب ويزيد ومحمد بوضياف وكريم بلقاسم ومحند اولحاج[1].

استطاع أحمد بن بلة تكوين تجمع كبير لشخصيات ذات وزن سياسي وصدى بارز في الأوساط الشعبية، كان لها الدور الكبير في ترجيح الكفة لصالح هذا التحالف، ولعل الشخصية البارزة التي فاجأت الرأي العام في تلك الفترة بانضمامها لهذا التحالف هو فرحات عباس الرئيس الأسبق للحكومة المؤقتة[2]، ولم يبق لهذه المجموعة سوى السيطرة على الولايات الثانية والثالثة والرابعة[3]، وصارت أشد تمثيلاً سياسياً وعسكرياً في نظر المراقبين الأجانب من جماعة تيزي وزو، وكانت تحظى بدعم من مصر بتزويد السيد بن بلة بالسلاح الثقيل ودعمه إعلامياً لتحقيق الانتصار والاضعاف من خصومه، وفي هذا الزخم الهائل تم عقد اجتماع بتلمسان دعا فيه كوادر الحزب وممثلي الولايات لشرح ما حصل في دورة طرابلس، والطريقة التي غادرت بها ح.ج.م، وعدم موافقتها على اقتراحات المجلس وتم نشر ميثاق طرابلس وتركيب المكتب السياسي[4]، إذ تم الاتفاق في الاجتماع على النقاط التالية:

1. دخول العاصمة.
2. دعوة المناوئين الى الدخول في النظام.
3. عودة المكتب السياسي للنشاط في العاصمة بعد أن منعته قيادة الولاية الرابعة.
4. المكتب السياسي يبقى مشكلامن الزعماء التاريخيين الخمسة بالإضافة الى محمدي السعيد والحاج بن علا.

---

[1] طاهر زبيري، المصدر السابق، ص285-286.

[2] حكيمة شتواح، أزمة صائفة 1962م بالجزائر من خلال شهادات المعاصرين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، إشراف: عبد الحميد زوزو، جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر 2، قسم التريخ، 2016-2017م، ص151.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص ص63-64.

[4] سالمي مختار، المرجع السابق، ص224.

5. تنظيم انتخابات لتشكيل المجلس التاسيسي.

6. توحيد القيادة والجيش.

7. تنظيم مهرجانات شعبية لتوعية الجماهير بالقرارات التي تم اتخاذها[1].

وقد أصرت الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب التي تتميز بحسن التنظيم على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية أنها تسيطر على العاصمة والمرافق الأساسية للدولة، وقد حاول أحمد بن الشريف ومحمد قتال إكتسابها لصالح مجموعة تلمسان إلا أن محاولتها باءت بالفشل الذريع، أما الولاية الثالثة بزعامة العقيد محند اولحاج فقد وقفت الى جانب مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف[2].

اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام في منتصف شهر جويلية وانتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على:

1. وضع حد لكل عمليات المزايدة.

2. الإسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الستة يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية[3].

وقد أثار هذا الاعلان ردود فعل كثيرة، حيث اعتبره كريم بلقاسم ومحمد بوضياف نوعاً من الإكراه المبني على التفوق العسكري[4]، وأعلنا من تيزي وزو على تشكيل اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة، بينما الولاية الثالثة بقيادة العقيد محند ولحاج وقفت الى جانب مجموعة تيزي وزو[5]، أما

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص285.
[2] وهيبة بوكحيل، المرجع السابق، ص78.
[3] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص91.
[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص294.
[5] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص160.

الولاية الرابعة التزمت الحياد رغم محاولات بوضياف إسقاطها لجماعته من جهة، ومحاولات ياسف سعدي جرها لتحالف تلمسان من جهة أخرى[1].

أما الى جانب الولاية الثانية فقد شهدت حالة من الفوضى بإلقاء القبض على قائدها صالح بوبنيدر ولخضر بن طوبال ومع تطور الأحداث تراجع بوضياف عن موقفه، وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي آملاً في أن يجتمع المجلس الوطني في دورة عادية ويعيد النظر في قضية المكتب السياسي[2].

صمم بن بلة وجماعته من تلمسان فرض آرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى إستعمال القوة، وتمكنوا من جعل الولايات الأولى والخامسة والسادسة تتراجع عن اتفاقها المبدئي في الأصنام وبذلك تهيأت جميع الظروف لبن بلة وجماعته كي يعلنوا رسمياً عن تاسيس المكتب السياسي بالعاصمة[3]، ليباشر مهامه حيث كلف بن بلة بالتنسيق مع الهيأة التنفيذية المؤقتة، خيضر بالأمانة العامة بالإعلام والمالية إلى جانب مصلحة الإستخبارات، ومحمدي السعيد بالتربية والصحة، الحاج بن علة بالشؤون العسكرية، وبهذا أصبح المكتب السياسي له صلاحيات الحكومة والحزب في نفس الوقت[4].

ثانياً: التصادم المسلح.

بعد مواجهة جماعة تلمسان وتيزي وزو حول تشكيل المكتب السياسي كان ردود الأفعال مغايرة بين الولايات، فوافقت الولايات الاولى والخامسة والسادسة على قرار المكتب السياسي، بينما الولاية الثالثة عارضت قيام المكتب السياسي وطالبت باجتماع عاجل للمجلس الوطني ولم تلتزم الحياد كما طلب منها يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة[5]، فكان موقف هذه الأخيرة

[1] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي، المرجع السابق، ص160.
[2] نفسه، ص160.
[3] حكيمة شتواح، أزمة صائفة 1962، ص ص166-167.
[4] علي هارون، المصدر السابق، ص172-173.
[5] سالمي مختار، المرجع السابق، ص226

غامضاً، وقد تفاوض صالح بوبنيدر مع بن بلة حول رفع حالة الطوارئ في ولايته لإعلان الاتفاق لكن تغيرت الأحداث إلى انقلاب في اليوم الثاني يوم 24 جويلية[1].

في يوم 25 جويلية 1962 تحرك الرائد العربي براجم واحتل مدينة قسنطينة مدعما بوحدات جيش الحدود والولاية الأولى، خلفت قتلى وجرحى، واعتقل قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر ولخضر بن طوبال[2]، وأغلبية المناضلين المشكوك في ولاتهم، وجرد اعوان الشرطة من سلاحهم[3].

بعد هذه الأحداث تم إطلاق سراح بوبنيدر بقرار من هيئة الأركان، و بعدها انتقل إلى وهران وقال :" اليوم زال سوء الفهم وانتظم كل شي لقد جئت لأقول للرئيس بن بلة وأعضاء المكتب السياسي بأننا متفقون[4]، وفي هذا الوقت أعلن بوضياف وكريم بلقاسم من تيزي وزو انهما يقاومان القوة واستعمالها من طرف بن بلة حيث صرح بوضياف:" أن الحجج القانونية المستخرجة من اجتماع طرابلس ليست إلا ستاراً يخفي السعي على الإستيلاء على السطة بمظهر شرعي[5]، أما أما بن خدة المعزول في مدينة الجزائر لم يكن عليه سوى إطلاق صرخة بلا صدى داعياً إلى فرض أمله الكبير في السلم والوحدة[6].

استطاع المكتب السياسي تحقيق الانتصار في العاصمة فبعد اتصالات جمعت بين خيضر وبيطاط وبن خدة واتصال بين كريم بلقاسم وخيضر يوم 28 جويلية أدت إلى عقد اتفاق يوم 02

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص135

[2] حنيفي هلايلي، "أزمة صيف 1962م وإرهاصات إعادة بناء الدولة الحديثة "، عصور الجديدة، العدد11-12، 2013-2014م، ص403.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص165.

[4] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص403.

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص165.

[6] وهيبة بوكحيل ونسرين بوجمعة، المرجع السابق، ص83.

أوت تم الاتفاق بين مجموهة تيزي وزو (بوضياف_ محند اولحاج) ومجموعة تلمسان خيضر وبيطاط على ما يلي[1]:

-الاعتراف بالمكتب السياسي.

-إجراء انتخاب الجمعية الوطنة للثورة للانعقاد بعد الانتخابات بأسبوع لتقييم الوضع وفحص مشكلة المكتب السياسي.

بعد اجتماع 2 أوت وصل أحمد بن بلة إلى الجزائر العاصمة قادما إليها من تلمسان رفقة أعضاء من المكتب السياسي والتحق به فرحات عباس وأحمد بومنجل وأحمد فرانسيس، وفي نفس اليوم قدَّم بن يوسف بن خدة إستقالته من رئاسة الحكومة المؤقتة[2]، ما عادا آيت أحمد الذي رفض الالتحاق، وفي ذات الوقت ألقى بن خدة خطاباً اعترف فيه بسلطة المكتب السياسي، وأعلن نقل سلطات الحكومة المؤقتة إليه وأكد بضرورة عقد مؤتمر وطني تتم فيه مناقشة الأوضاع الحالية وإيجاد الحلول للمراحل اللاحقة[3].

أما عن مهام المكتب السياسي، فقد أكد بن خدة أنَّها تتمثل في التحضير لإنتخابات المجلس الوطني، وللإدارة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني في المجال التنظيمي[4]، وفي يوم الرابع من شهر أوت عقد أول اجتماع في العاصمة حيث أجري اتصال بالهيئة التفيذية المؤقتة، اتخذ فيه قرارات منها تحديد موعد إنتخاب المجلس التأسيسي يوم 2 سبتمبر[5]، حيث اعترفت الولاية الرابعة حول إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحيها أمثال عبد الرحمان فارس والشيخ خير الدين واعترضت على تشكيلة فيدرالية الحزب للجزائر الكبرى، طالب الرائد حسن الخطيب بضرورة دعوة المجلس

[1] سالمي مختار، المرجع السابق، ص226.
[2] وهيبة بوكحيل، المرجع السابق، ص84.
[3] صالح بلحاج، المرجع السابق،ص138.
[4] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي، ص180.
[5] الطاهر الزبيري، المصدرالسابق، ص286.

الوطني للإنعقاد فرد عليه خيضر بعدم إمكانية حدوث ذلك لسيطرة الولاية الرابعة على العاصمة[1].

وقد ازداد الوضع تأزماً حيث تطورت المواجهة بين الطرفين في يوم 20 أوت 1962 ، حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة ، وفي يوم 24 أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة أن مجلسيهما سيبقيان قائمين حتى تتشكل دولة جزائرية منبثقة من الجمعية بشكل قانوني[2].

وأمام هذه الخلافات اعتبر محمد خيضر أن إغلاق الولاية الرابعة لم يعد بإمكانية المكتب السياسي بممارسة مسؤوليتاه وتم تأجيل الانتخابات، وأمام صعود الخلافات انفصل بوضياف عن المكتب السياسي[3].

تطورت الأحداث يوم 29 اوت باصطدام أفواج مسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة، سقط على إثرها العديد من القتلى، جعل السكان ينادون بوقف الاقتتال بين الإخوة، وقد اشتد الهجوم على الولاية الرابعة من جميع الجهات سعياً لغزو العاصمة[4].

ثالثاً: احتلال العاصمة.

في آخر شهر أوت اجتمع في مدينة بوسعادة كل من قادة الولاية الأولى والثانية بقيادتها الجديدة والخامسة والسادسة وهيئة الأركان، وتقرر الزحف نحو العاصمة[5]، الذي انطلق من أربعة جهات:

1. من بوسعادة عبر محور عين سيدي علي، سور الغزلان الذي شهد أعنف صدام بين القوات الزاحفة والواقفين في طريقها من وحدات الولاية الرابعة.
2. من البيرين عبر محور عين وسارة، قصر البخاري كان الصدام أقل عنفاً.

[1] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي، ص184.
[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص ص302-303.
[3] نفسه، ص303.
[4] حكيمة شتواح، أزمة صائفة 1962م، ص161.
[5] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص120.

3. من غيليزان وتيارت غرباً حيث تصادم الفريقان بناحية مسينا.

4. من سطيف شرقاً، حيث تفادت القوات الزاحفة نقاط الاحتكاك المحتملة مع وحدات الولاية الثالثة[1].

بعد قرار الزحف نحو العاصمة اعتبرت الولاية الرابعة ذلك انقلاباً عسكرياً على الحكومة الجزائرية المؤقتة، فتقرر استعمال السلاح لمنع هذا الجيش من الإستيلاء على العاصمة[2]، والدفاع عن شرعية الثورة ضد قيادة تريد الإستيلاء على السلطة[3].

اشتد الصراع بين المكتب السياسي والولاية الرابعة إذ حاول كلا الطرفين توظيف ما أمكن من وسائل الحرب النفسية لإضعاف الآخر، حيث رفعت الشعارات التي رفعها المكتب السياسي شعار" الجيش في الثكنات، السلطة للمدنيين" فردوا عليهم جنود الولاية الرابعة جيش التحرير هو الشعب مسلحاً ولا لدكتاتورية جماعة أو فئة[4].

تظاهر سكان المناطق لوقف الزحف حول العاصمة ومحاولة لصد الهجوم بين الإخوة اتفق العقيد سي محند أولحاج قائد الولاية الثالثة، والعقيد سي حسن بلقاء مع بن بلة على فتح الطريق أمام وحدات الجيش وعلى قبول مبدأ تحرير جيش التحرير الوطني وعلى المشاركة في تحضير قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية[5]، بموجب هذا الاتفاق بقي المكتب السياسي بالعاصمة في 4 سبتمبر 1962، وتم وقف القتال بينما منطقة الأصنام والبرواقية بقي القتال متواصلا فيها إلى غاية يوم 6 سبتمبر وأعلنت الولاية الرابعة عن انضمام وحداتها لجيش الحدود[6].

اندلعت معارك شرسة بين الإخوة حيث راح ضحيتها الكثير من القتلى والجرحى، واشتد القتال ولم يتمكنوا من معرفة أنواع الأسلحة المستعملة ولا إحصاء عدد المقاتلين الذين ضموا

[1] محمد عباس، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر،ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014م، ص897.
[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص289.
[3] سالمي مختار، المرجع السابق، ص231.
[4] حكيمة شتواح، أزمة صائفة 1962م بالجزائر، المرجع السابق، ص138.
[5] نوال بن عيسى، المرجع السابق، ص62.
[6] علي هارون، المصدر السابق، ص ص195-196.

الصغار الذين خاطروا بهم ورموهم في قلب المعركة إذ كان من بين الصغار الذين لم يتمكنوا من استعمال الأسلحة، أو حماية نفسه من القصف بالإضافة إل كثافة إطلاق الرصاص وعشوائيتها مما زاد في عدد القتلى والجرحى، وتحولت المنطقة إلى جحيم وأصبح قصر البخاري برلين الثاني[1].

وفي يوم التاسع من شهر سبتمبر دخل بومدين العاصمة على رأس قوات بلغت أربعة ألآف مقاتل، وأعلن المكتب السياسي ان الانتخابات ستكون يوم 20 سبتمبر، إذ قال بن بلة:" إن المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب"[2].

تم تنصيب المكتب السياسي برئاسة بن بلة وتم الإعلان عن قائمة جديدة لمرشحي المجلس التأسيسي، وهكذا صمت الرصاص بين الإخوة وسط مناداة الشعب سبع سنين بركات.

[1] نوال بن عيسى، المرجع السابق، ص62.

[2] سالمي مختار، المرجع السابق، ص233.

خـاتـمـة

خاتمة:

بعد دراستنا لموضوع مؤتمر طرابلس 1962م وقائعه وإنعكاساته على مسار الثورة الجزائرية توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن حصرها كالآتي:

- أن الثورة التحريرية بعد مؤتمر الصومام أصبحت تضم مزيجاً من عدة تيارات وايديولوجيات مختلفة، ولم تعد حكراً على مفجريها، بل أصبح لها مؤسسات تضم قيادات ذات توجهات مختلفة، أينعت منها الحساسيات والمناورات وحب السيطرة والزعامة مما أثر على الثورة التحريرية إلى ان أضحى الاختلاف يساوي التضحية.

- رغم أهمية مؤتمر الصومام من حيث القيمة التنظيمية، ووضع المؤسسات الانتقالية كالمجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقام باستنهاض الداخل ودفع قادة الخارج الى تحسيسهم بالعمل، إلى أنه برزت نقطة خلاف وبؤرة توتر أثرت على العلاقات بين قادة جبهة التحرير الوطني من حيث التمثيل والقرارات، فولد الصراع بين السياسي والعسكري، وتطورت إلى الاجتماعات المنعقدة، وصعد دخانها إلى الاعلى خاصة في اجتماع طرابلس 1962، وظهرت الزعامة والسيطرة على السلطة الأنانية والتحالفات جراء بعض القرارات الغير مدروسة، وتبلورت مع السنين وكان لا بد من الانفجار وهذا ما حدث في أزمة صائفة 1962 إقتتال الإخوة الذين كانوا يقاتلون عدواً واحدا.

- إن إغتيال عبان رمضان من طرف الباءات الثلاث يعتبر أول إغتيال سياسي شوّه صفحات الثورة الجزائرية مبيناً لنا حجم الإختلافات التي كانت تدور رحاها بين قادة الثورة فكل واحد من الباءات الثلاث يرى نفسه أن له حق القيادة بامتلاكه للشرعية الثورية.

- إن تشكيل ح.ج.م وهيئة الأركان يعتبر حدثاً مهماً في الثورة التحريرية إلاّ أنهما انحرفا عن دورهما وكان لهما دور كبير في تأزم الوضع ودخلا في صراع كاد يعصف بسبعة سنوات من الثورة وجوهر الصراع بينهما تمحور حول الزعامة والسلطة خاصة بعد ظهور جيش الحدود الذي أدى دوراً كبيراً في الصراع بينه وبين ح.ج.م بقيادة هواري بومدين الذي مارس تحالفات

قضت على حلم ح.ج.م في السيطرة على السلطة بتقربه من العناصر السياسية التي لها وزن مثل أحمد بن بلة، وتحالف معها ضد ح.ج.م وبالتالي تحصل على الشرعية الثورية التي كان يفتقدها، وبها استطاع الاستيلاء على الثورة.

- صنعت هيئة الأركان حجة لمواجهة الحكومة الجزائرية وهي تقديم تنازلات لفرنسا.

- عند اطلاق سراح الزعماء الخمسة المسجونين إنساقو خلف الصراع القائم بين هيئة الأركان والحكومة الجزائرية المؤقتة واستعملوا كل الوسائل، وظهرت حقيقتهم في مؤتمر طرابلس 1962م وسقط قناع الإخوة عندما أراد تشكيل المكتب السياسي وكله من اجل الوصول إلى السلطة.

- لقد كانت المصادقة على برنامج طرابلس 1962م دون دراسة معمقة رغم أهميته لأنه يضع اللبنات الأولى للجائر المستقلة، فقد أجلت الصراعات إلى غاية تشكيل المكتب السياسي، في حين جبهة التحرير الوطني تحقق نصراً تاريخياً وشعبياً في حين مؤسساتها تعيش في فلك الخلافات.

- يعتبر مؤتمر طرابلس أول مؤتمر كان في فترة الإستقلال، وتوقف إطلاق النار إلاّ أنه انفض دون انهاء أشغاله وأصبح مستقبل الجزائر رهينة صراع بين أشخاص عميت أعينهم على السلطة وادخلوا الجزائر في دوامة دم بسببهم أدى إلى وقوع أزمة صائفة 1962م.

- بعد تعليق أعمال مؤتمر طرابلس 1962م وتطور الصراع قررت ولايات الداخل غلق هذا الصراع، فعقدت إجتماع زمورة 24-25 جوان 1962م، واستطاعت ح.ج.م إقالة هيئة الأركان فزادت حدة الصراع وفتحت النيران بين الإخوة الأعداء.

- زاد الوضع سوءاً بعد دخول أطراف الصراع الى الجزائر، وتحولت بعدها هذه التحالفات إلى حرب أهلية بين جماعة تيزي وزو وجماعة تلمسان فالولاية الأولى والخامسة والسادسة حليفة بن بلة، والولاية الثانية والثالثة والرابعة تحالفت مع مجموعة تيزي وزو، ودخلوا في حرب سقط خلالها 1000 قتيل، وفي نهاية المطاف اتفقوا على وقف إطلاق النار لتنتهي بتعيين أحمد بن بلة رئيساً للجمهورية، وهواري بومدين وزيراً للدفاع لتنتهي هذه الأزمة.

- بالرغم من اقرار مؤتمر الصومام مبدأ القيادة الجماعية إلا أنها لم تجسد على أرض الواقع، وأن الثورة كانت تفتقر إلى شخصية لها وزن قوي يلتف حوله الجميع لقيادة الثورة وتحقيق مطالبها وأهدافها، فالكل ظهر كزعيم واحد لا يعترف بالآخرين، واذا كانت شخصية متعففة من حب الزعامة والسلطة لما حدثت أزمة صائفة 1962م، وبقيت هذه الشوائب تعكر نرجسية الثورة الجزائرية.

الملاحق

الملحق رقم01:

الباءات الثلاث: عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم.

عبد الحفيظ بوصوف

لخضر بن طوبال

كريم بلقاسم

الملحق رقم 02.

أعضاء مؤتمر طرابلس.

الرقم	الأعضاء	وظائفهم
01	محمد بن يحي	رئيساً
02	عمر بوداوود	مسؤول فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني
03	علي كافي	عقيد وقائد سابق للولاية الثانية
04	سعيد محمدي	وزير في الحكومة المؤقتة
05	محمد بوضياف	رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
06	حسين بيت أحمد	عضو في الحكومة المؤقتة
07	سعد دحلب	وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة
08	عبد الله بن طوبال	وزير بدون مهمات محددة في الحكومة المؤقتة
09	كريم بلقاسم	نائب رئيس ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة
10	بن يوسف بن خدة	رئيس الحكومة المؤقتة
11	أحمد بن بلة	نائب رئيس الحكومة المؤقتة
12	أمحمد يزيد	وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة
13	محمد خيضر	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة
14	رابح بيطاط	وزير بدون حقيبة في الحكومة المؤقتة الجزائرية
15	عبد الحفيظ بوصوف	وزير التسليح والاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة
16	عبد الحميد مهري	وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة
17	مصطفى ني	رائد سابق للولاية الأولى
18	الحاج لخضر عبيدي	عقيد سابق وقائد للولاية الأولى
19	سعيد ابوازوران المدعو بريروش	رائد سابق للولاية الثانية

20	نور الدين بن سالم	مسؤول فدرالية جبهة التحري الوطني بالمغرب
21	فرحات عباس	رئيس سابق للحكومة المؤقتة الجزائرية
22	عمار عكاش	رائد سابق للولاية الرابعة
23	عبد الكريم سويسي	عضو في اللجنة الفدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا
24	سعيد بوعزيز	عضو في اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا
25	عمار او عمران	عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة
26	بن حدو بوحجر	عقيد وقائد سابق للولاية الخامسة
27	محمد روينة	عضو مجلس الولاية السادسة
28	سي الحسين	مندوب عن الولاية السادسة
29	الحاج بن علا	مسؤول سابق عن منطقة وهران
30	هواري بومدين	عقيد وقائد هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني
31	أحمد بن شريف	عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة
32	علي منجلي	رائد وعضو هيئة الأركان العامة ونائب العقيد بومدين[1]
33	عمار بن عودة	عقيد ورائد سابق للولاية الثانية
34	علي هارون	عضو اللجنة الفدرالية لاتحادية الجبهة بفرنسا
35	مختار بويعزم	عضو لجنة الولاية الخامسة العامة
36	أحمد قايد	عضو هيئة الأركان العليا ونائب العقيد بومدين
37	أحمد بومنجل	عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية
38	مصطفى لشرف	عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية
39	أحمد بوجنان	عضو لجنة الولاية الخامسة[1]

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص16.

40	محمد قاضي	عضو لجنة الولاية الخامسة
41	ابراهيم مولاي	عضو اللجنة الولائية الخامسة
42	الطاهر زبيري	عقيد وقائد الولاية الاولى
43	أحمد فرنسيس	وزير سابق للمالية في الحكومة المؤقتة
44[2]	الطيب الثعالبي	مسؤول فدرالية الجبهة بتونس
45	الشيخ خير الدين	مسؤول سابق لجمعية العلماء وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية
46	رابح بلوصيف	عضو لجنة الولاية الثانية
47	صالح بوبنيدر	عضو لجنة الولاية الثانية
48	العربي برجم	عضو لجنة الولاية الثانية
49	عبد المجيد كحل الرأس	عضو لجنة الولاية الثانية
50	الطاهر بودربالة	عضو لجنة الولاية الثانية
51	محمد حماي	قائد سابق للقاعدة العسكرية بتونس
52	سليمان دحليس	عضو لجنة الولاية الرابعة

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص17.

الملحق رقم03.

ترتيب أعضاء المؤتمر في قاعة مجلس الشيوخ.[1]

أجهزة التسجيل				
	عمر بوداوود	محمد بن يحي	علي كافي	
محمد سعيد				الصادق دهليس
محمد بوضياف				فاسي حماي
حسين آيت أحمد				الطاهر بودربالة
سعد دحلب				عبد المجيد كحل الرأس
عبد الله بن طوبال				العربي براجم
كريم بلقاسم				صالح بوبنيدر
بن يوسف بن خدة				رابح بلوصيف
أمحمد يزيد				الشيخ خير الدين
رابح بيطاط				الطيب الثعالبي
عبدالحفيظ بوصوف				أحمد فرنسيس

[1] علي هارون ، المصدر اسابق، ص18

عبد الحميد مهري					طاهر بيري
مصطفى نوي					عبد الوهاب مولاي
الحاج لخضر					قاضي محمد
سعيد ابوازوران					أحمد بوجنان
نور الدين بن سالم					مصطفى أشرف
فرحات عباس					أحمد بومنجل
عمر عكاش					قايد أحمد
عبد الكريم سويسي					ناصر بويعزم
سعيد بوعزيز	سي محمد روينة	الحاج بن علا	هواري بومدين	أحمد بن الشريف	علي هارون
عمار اوعمران					عمار بن عودة
عثمان بوحجار					علي منجلي[1]

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص18.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1. بالعربية:

01- الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م.

02- الزبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1062، د ط، منشورات ANEP، 2008م.

03- الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط01، دار الصحافة، الجزائر، 2011م.

04- بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على إغتيال الثورة، تح: صادق بخوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط02، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.

05- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، تح: روبيل ميرل، د ط، منشورات دار الآداب، بيروت.

06- بن خدة بن يوسف، اتفاقيات ايفيان، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.

07- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر1954،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

08- براهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م.

09- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007م.

10- هارون علي، خبيةالإنطلاق أو فتنة صيف1962،تر: الصادق عوماري وأمال فالح، دار القصبة للنشر،الجزائر، 2003م.

11- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر1954 في الجزائر، دار هومة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2000م.

12- حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط01، 1983، دار الكلمة للنشر، بيروت.

13- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962،د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر.

2 بالفرنسية:

01- Benyoucef Benkhedda, L'Algérie à l'indépendance : la crise de 1962, Editions Dahlab, Alger, 2000.

02- Stora Benjamin, Dictionnaire Biographique de Militants nationalistes Algériens 1926-1954, préface de Mohamed Harbi, 1985, l'hrmattan, Paris.

ثانيا: المراجع:

01- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ج2.

02- احددان زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط01، مؤسسة احددان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

03- ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

04- بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965م، ط01، دار قرطبة، الجزائر، 2006م.

05- جغابة محمد، بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام، تق: محد العربي ولد خليفة، د ط، دار هومة، الجزائر[د ت].

06- جليسي جوان، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط01، دار الطليعة، بيروت، 1951م.

07- هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، د ط، دار القدس العربي، الجزائر، 2012م.

08- زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

09- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010م.

10- زروال محمد، إشكالية القيادة الجماعية في الثورة الجزائرية الولاية الاولى نموذجاً، د ط، دار هومة، الجزائر، 2010م.

11- لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، ط01، دار هومة، الجزائر، 2015م.

12- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، د ط، دار المعرفة، 2000م.

13- مقلاتي عبد الله، عبد الحميد مهري حكيم الثورة التحريرية، د ط، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013م.

14- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الآساسية 1954-1962م، د ط، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.

15- مقلاتي عبد الله، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، د ط، شمس الزيبان للنشر، الجزائر، 2013م.

16- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، د ط، دار البصائر، 2007م.

17- عباس محمد، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر،ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014م.

18- عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

19- عباس محمد، ثوار عظماء 17 شخصية وطنية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009م.
20- عباس محمد، خصومات تاريخية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2010م.
21- عباس محمد، فرسان الحرية شهادات تاريخية، د ط، دار هومة، الجزائر، 2009م.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية:

01- سالمي مختار، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التاريخ تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، سيد علي أحمد مسعود، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، قسم التاريخ، 2018-2019م، ص221.
02- قاسمي يوسف: مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية 1954-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: بوصفصاف عبد الكريم، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2008-2009م.
03- شتواح حكيمة، أزمة صائفة 1962م بالجزائر من خلال شهادات المعاصرين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، إشراف:عبد الحميد زوزو، جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر 2، قسم التريخ، 2016-2017م.
04- سطيبي محمد، العلاقات الجزائرية التونسية إبان اثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009م.
05- شبوب محمد، إجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بوعلام قاسمي، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم التاريخ وعلم الأثار، 2009-2010م.
06- بن عيسى نوال، أزمة صيف 1962 بالجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، إشراف: علي أجقو، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014م.

07- بوكحيل وهيبة وبوجمعة نسرين، أزمة صائفة الجزائر 1962م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف: سليم سعيدي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم التاريخ، 2018-2019م.

08- لمشلفق إيمان وطلباوي عائشة، مهام وصلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962م، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في تاري المغرب العربي المعاصر،إشراف: كمون عبد السلام، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 2018-2019م.

09- شتواح حكيمة، الإجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، بحوث ودراسات.

سادساً: الجرائد والمجلات:

01- حنيفي هلايلي، "أزمة صيف 1962م وإرهاصات إعادة بناء الدولة الحديثة"، العصور الجديدة، العدد11-12، 2013-2014م.

02- محمدي محمد، الإجتماعات والمؤتمرات الثورية وأهميتها بالنسبة للمسيرة الكفاحية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 اجتماع منطقة زمورة 24-25 جوان 1962 أنموذجاً، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، مجلة متون، مجلد 11، 10 أفريل 2020م.

فـــهـــرس

المـــوضـــوعـــات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	05-01
الفصل الأول: الأحداث والظروف السائدة قبل انعقاد مؤتمر طرابلس 1962م.	
تمهيد	7
المبحث الأول: أهم الأحداث بعد مؤتمر الصومام.	
أولاً: ظهور فكرة أولوية السياسي على العسكري وانبثاق الصراع بينهما	11-80
ثانياُ: الباءات الثلاث بين السيطرة والاختلاف	14-11
ثالثاُ: إغتيال عبّان رمضان وتأزم الوضع بين السياسيين والعسكريين	19-15
المبحث الثاني: الصراع بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الاركان.	
أولاً: النشأة والمهام للحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان	23-19
ثانياً: ظهور الخلاف وتأزمه بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان.	27-23
ثالثاُ: الخلاف حول اتّفاقية ايفيان ومجلس الثورة الحسم.	29-27
الفصل الثاني: مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 1962 ووقائعه.	
تمهيد	31
المبحث الأول: مؤتمر طرابلس 1962 وقائعه ومجريات أحداثه	
أولاُ: مؤتمر طرابلس 1962 والظروف المحيطة به	34-32
ثانياُ: أعضاء المؤتمر الحاضرون والنقاط المعالجة فيه.	36-34
ثالثاُ: سير أشغاله	37-36
المبحث الثاني: معيقات المؤتمر وسلبياته.	
أولاُ: القوى المتصارعة داخل المؤتمر حول المكتب السياسي.	42-38

ثانياً: نهاية مؤتمر طرابلس.	45-42
ثالثاً: تأزم الوضع بعد مؤتمر طرابلس 1962م.	46-45
الفصل الثالث:إنعكاسات مؤتمر طرابلس 1962على الجزائر غداة الاستقلال وتأزم الوضع.	
تمهيد	48
المبحث الأول: أزمة صائفة 1962	
أولاُ: أسباب الأزمة وأطرافها	53-49
ثانياُ: الاتفاق مع منظمة O.A.S.	55-53
ثالثاُ: إجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان.	58-55
المبحث الثاني: الصراع على السلطة واقتتال الإخوة الأعداء.	
أولاُ: اجتماع تلمسان وتطور المواجهة بين الطرفين.	61-58
ثانياُ: التصادم المسلح	64-61
ثالثاُ: احتلال العاصمة.	66-64
خاتمة	70-68
ملاحق	76-72
قائمة المصادر والمراجع	82-78
فهرس الموضوعات	85-84

مؤتمر طرابلس 1962م وقائعه وإنعكاساته على مسار الثورة الجزائرية.

الملخص:

إن الثورة الجزائرية خرجت من رحم المعاناة التي أذاقها المستعمر الفرنسي للشعب الجزائري، وأن تحقيق الإستقلال لم يأتي عبثاً بل كان عبارة عن أنفس وضعت للوصول إليه وقد كانت الخلافات شديدة داخل الثورة وصلت إلى حد الإقتتال والتصفيات فقد بدأت بذرة المشاكل والخلاف بداية من مؤتمر الصومام بفكرة أولوية السياسي على العسكري، وانتهت بتصفية صاحب الفكرة عبان رمضان ثم تسارعت الأحداث، وانبثق الصراع بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان وظهر للعلن في مؤتمر طرابلس وهنا تشكلت الأحلاف وظهر صراع بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وجيش الحدود وانتهى هذا المؤتمر بدون أي نتيجة وانطلقت بعدها فكرة من يصل إلى السلطة بعد الإستقلال واتخذ كل طرف كل الطرق للوصول إلى العاصمة والسيطرة على الحكم وبعد إجتماع زمورة انفجر الوضع ودخل الإخوة في إقتتال عنيف، وانتهت بأزمة صائفة 1962م بسقوط عدد كبير من الشهداء وانتهت الأزمة بتعيين أحمد بن بلة أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، مؤتمر طرابلس، الحكومة الجزائرية المؤقتة، هيئة الأركان، أزمة صائفة 1962م، إجتماع زمورة.

Abstract

The Algerian revolution emerged from the womb of the suffering that the French colonizer tasted of the Algerian people, and that the achievement of independence did not come in vain, but was a soul that was designed to reach it. The political over the military, and it ended with the liquidation of the idea's owner, Abban Ramadan, then events accelerated, and the conflict emerged between the Algerian interim government and the General Staff and appeared publicly in the Tripoli Conference. Here alliances were formed and a conflict emerged between the Algerian interim government and the border army. Authority after independence, and each party took all the ways to reach the capital and control the government. After the Zamora meeting, the situation exploded and the brothers entered into violent fighting, and it ended with the summer crisis of 1962 AD with the fall of a large number of martyrs, and the crisis ended with the appointment of Ahmed Ben Bella, the first president of the independent Algerian Republic.

Keywords: the Algerian revolution, the Tripoli conference, the Algerian interim government, the General Staff, the 1962 summer crisis, the Zamora meeting.